جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ما ستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية ، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم المالية والمحاسبة

التخصص : مالية المؤسسة

من إعداد الطالبة : بوراس تومية

بعنوان :

تقييم التمويل المهيكل من طرف الدولة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة عينة من المؤسسات ممولة عن طريق الوكالات

(ANSEJ وCNAC وANGEM) بمنطقة تقرت.

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ :23 _ ماي _ 2015

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور / خامرة محمد الطاهر (أستاذ محاضر /جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الأستاذة / كيحلي سلمى عائشة (أستاذ مساعد /جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الدكتور / دادان عبد الوهاب (أستاذ محاضر /جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية : 2015/2014

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ما ستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية ، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم المالية والمحاسبة

التخصص : مالية المؤسسة

من إعداد الطالبة : بوراس تومية

بعنوان :

تقييم التمويل المهيكل من طرف الدولة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة عينة من المؤسسات ممولة عن طريق الوكالات

(ANSEJو CNAC وANGEM) بمنطقة تقرت.

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : 23 _ ماي _ 2015

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور / خامرة محمد الطاهر (أستاذ محاضر /جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الأستاذة / كيحلي سلمى عائشة (أستاذ مساعد /جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الدكتور / دادان عبد الوهاب (أستاذ محاضر /جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية : 2015/2014

الإهداء

الحمد لله الذي نور بكتابه القلوب، فاستنارت بنوره العقول، أحمده أن جعل الحمد فاتحة أسراره وخاتمه تصاريفه وأقداره أما بعد :

أهدي ثمرة جهدي إلى أبي وأمي حفظهما الله.....

إلى أمي التي لم تلدني.....

إلى جدي رحمه الله وجدتي أطال الله في عمرها

إلى أخي وأخواتي.....

إلى كل صديقاتي.....

إلى كل الزملاء بالدراسة.....

كما لا أنسى دفعة 2015 تخصص مالية مؤسسة وخاصة الذين ساندوني في السراء والضراء في مشواري الجامعي....

إلىّ أقرب الناس إلى قلبي وكل من ساعدني من بعيد أو من قريب حتى ولو بكلمة أو بابتسامة أو بقليل من الدعاء.

شكر وتقدير

بعد الحمد لله تعالى كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه الذي ألهمني الطموح والصبر وسدد خطاي بأن أتمم هذه الدراسة ومن علي بفضله ونعمه التي لا أحصيها، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وجميع الأنبياء والمرسلين، أما بعد:

يطيب لي بعد شكر الله عز وجل أن أتقدم بالشكر والعرفان الى أستاذتي " كيحلي سلمى عائشة " لتفضيلها بالإشراف على هذا البحث، وتوجيهاتها السديدة التي كان لها أكبر الأثر في إنجاز هذا البحث وإخراجه على أكمل وجه، وأن يجعله الله في ميزان حسناتها يارب.

كما لا أنسى كل من ساهم في هذا العمل وكان بجانبي و تشجيعي على إكماله في أحسن حال، وأعيد شكري الى كل من إخوتي في الدراسة وخاصة عمر وياسمينة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير الى " بكوش زهير " موظف المؤسسة الذي كان له كل الفضل في إتمام هذه الدراسة على أكمل وجه بالنصائح والإرشادات خاصة في الدراسة الميدانية كما لا أنسى كافة عمال البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت على الاستقبال والترحيب.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية، لما تقدمه من مناصب شغل وخلق روح المبادرة والابتكار، والجزائر على غرار دول العالم عملت على الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال سن ترسانة من القوانين والتشريعات لتنظيم القطاع والنهوض به، ومن بين الإجراءات التي اعتمدتها الدولة، إنشاء هيئات متخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار ANSEJ، ANDI ... .

وجاءت هذه الدراسة لمعالجة مدى مساهمة التمويل المهيكل في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة تقرت، عن طريق آليات الدعم المالي المهيكلة من طرفها محصورة بين وكالة الدعم وتشغيل الشباب، ووكالة تسيير القرض المصغر، ووكالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وهم من يجسد محور دراستنا التطبيقية، رغم هذه الجهود لا تزال مساهمة القطاع في توفير مناصب شغل منخفضا نسبيا، فضلا على أنها لا تزال تواجه العديد من الصعوبات والتعقيدات لاسيما فيما تتعلق بالتمويل.

الكلمات المفتاحية : تمويل مهيكل، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، هياكل الدعم المالي، وكالة دعم وتشغيل الشباب، وكالة تسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

Abstract :

This study aims to demonstrate the role of small and medium enterprises in the national economy through their contribution in achieving the local development, for they create job opportunities, encourage innovation and initiativ , Algeria –alongside with the world countries- took care of small and medium enterprises sector, by setting couple of laws and rules in order to organize and grow this sector, amongst the procedures the state has implemented is creating committees specialized in funding those small and medium enterprises such as ANSEJ, ANDI …

However, this study deals with the contribution range of the structured funding in creating small and medium enterprises within the area of Touggourt through the structured financial support mechanisms which are the Agency of Supporting and Youth Employment, the Agency of Managing the Diminutive Loan and the Agency of the National Funding for Unemployment Insurance, and these are the base of our practical research, despite all these efforts, this sector is still able to contribute only with a low ratio in job opportunity creation, as well as it is facing plenty of difficulties and complexities especially as it relates to funding.

Key Words: Structured Funding, Small and Medium Enterprises, Structured Financial Support, Agency of Supporting and Youth Employment, Agency of Managing the Diminutive Loan, of the National Funding for Insurance on unemployment.

قائمة المحتويات

الإهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال والبيانات	VIII
قائمة الاختصارات والرموز	IX
المقدمة	أ
الفصل الأول : دراسة نظرية عن مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد.	02
المبحث الأول : مفاهيم عامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهياكل تمويلها	03
المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية	13
خلاصة الفصل.	21
الفصل الأول : دراسة تطبيقية لمساهمة وكالات التمويل المهيكل في منطقة تقرت	
تمهيد.	23
المبحث الأول : تقديم وعرض أهم الإجراءات الوكالات المساهمة في عملية التمويل	24
المبحث الثاني : إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في إطار التمويل المهيكل من طرف الدولة	29
خلاصة الفصل.	57
الخاتمة	58
قائمة المصادر والمراجع	61
الفهرس	65

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	معايير التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة بالجزائر.	04
(2-1)	هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	08
(3-1)	مقارنة الدارسات السابقة بدراستنا.	19
(1-2)	الهيكل المالي لتمويل الثنائي.	26
(2-2)	الهيكل المالي لتمويل الثلاثي.	27
(3-2)	أهم الفروقات والتشابه بين الهيئات.	28
(4-2)	توزيع الملفات لوكالة ANSEJ بحسب القطاع.	30
(5-2)	الوضعية الحالية للملفات المدروسة لـ ANSEJ.	31
(6-2)	وضعية الملفات المقبولة من طرف لـ ANSEJ.	31
(7-2)	يوضح توزيع الملفات لوكالة ANGEM بحسب القطاع.	34
(8-2)	الوضعية الحالية للملفات المدروسة لـ ANGEM.	35
(9-2)	وضعية الملفات المقبولة من طرف لـ ANGEM.	35
(10-2)	توزيع الملفات لوكالة CNAC بحسب القطاع.	38
(11-2)	الوضعية الحالية للملفات المدروسة لـ CNAC.	39
(12-2)	وضعية الملفات المقبولة من طرف لـ CNAC.	39
(13-2)	توزيع المؤسسات بحسب الحجم والموارد الممولة من طرف وكالات الدراسة.	42
(14-2)	التمويل بحسب الجنس ومعدل الفائدة من 2009 إلى فيفري 2015.	44
(15-2)	يوضح قيمة التمويل الثلاثي بحسب الجنس من طرف وكالات الدراسة.	46
(16-2)	يوضح صفة الفئات المتجه لهدا التمويل بحسب المؤهل من سنة 2009 إلى فيفري 2015.	47
(17-2)	يوضح دراسة استثنائية لوضعية التمويل الثنائي لـ ANSEJ.	48
(18-2)	ملخص الوضعية الملفات الإجمالية لـ ANSEJ.	49
(19-2)	ملخص الوضعية الملفات الإجمالية لـ ANGEM.	51
(20-2)	ملخص الوضعية الملفات الإجمالية لـ CNAC.	53

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	05
(1-2)	توزيع المؤسسات بحسب القطاع من طرف ANSEJ.	32
(2-2)	يوضح إجمالي التمويل الثلاثي للبنك والوكالة ANSEJ.	33
(3-2)	توزيع المؤسسات بحسب القطاع من طرف ANGEM.	36
(4-2)	إجمالي التمويل الثلاثي للبنك والوكالة ANGEM.	37
(5-2)	توزيع المؤسسات بحسب القطاع من طرف CNAC.	40
(6-2)	يوضح إجمالي التمويل الثلاثي للبنك والوكالة CNAC.	41
(7-2)	تقسيمات التمويل بحسب الجنس عن طريق وكالات الدراسة.	44
(8-2)	مراحل التمويل بحسب المراسيم التنفيذية الصادرة.	45
(9-2)	عدد القروض الممنوحة بحسب الجنس لجميع وكالات الدراسة.	46
(10-2)	توزيع القروض الممنوحة بحسب المؤهل لجميع وكالات الدراسة.	47
(11-2)	وضعية تحصيل التمويل الثلاثي من طرف البنك وANSEJ.	50
(12-2)	وضعية تحصيل التمويل الثلاثي من طرف البنك و ANGEM.	52
(13-2)	وضعية تحصيل التمويل الثلاثي من طرف البنك وCNAC.	54
(14-2)	الوضعية الإجمالية لجميع وكالات الدراسة في تسديد الدين.	54

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	الدلائل بالغة الأجنبية	الدلائل بالغة العربية
PME \ الم.ص.م	Petites et Moyennes Entreprises	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
ANSEJ	Agence Nationale de Soutien a l'Emploi des Jeunes	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
CNAC	Caisse Nationale d'Assurance Chômage	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
ANGEM	Agence Nationale de Gestion du Microcrédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ANDI	Agence Nationale de Développement de l'investissement	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
FGAR	Fonds de Garantie des crédits Aux PME	صندوق ضمان قروض الم.ص.م
ADS	Agence de Développement Sociétal	وكالة التنمية الاجتماعية
FPCI	Fonds de promotion industrielle compétitive	صندوق ترقية التنافسية الصناعية
CGCL -PME	Caisse de Garantie des Crédits d'investissements pour la PME	صندوق ضمان قروض استثمارات الم.ص.م
SNL	Société National de Leasing	الشركة الوطنية للإيجار المالي

المقدمة

لقد أخذ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما وأساسيا في إستراتجيات التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم، حيث تمثل جزءا كبيرا من قطاع الإنتاج في مختلف الدول سواء المتقدمة أو المتخلفة، ويرى العديد من الاقتصاديين أن تطوير مثل هذه المشاريع ودعمها وتشجيع إقامتها يعتبر من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، حيث أصبحت منذ تسعينات القرن الماضي البديل الأقوى أمام العديد من الاقتصاديات وذلك باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى، وهذا لما تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خصائص، ولذلك أولت العديد من دول نامية منها أو المتقدمة لهذا النوع من المؤسسات اهتماما متزايدا، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقا للإمكانيات المتاحة لكل دولة.

وتعتبر إشكالية التمويل إحدى أكبر عقبات نمو وإنشاء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يواجه أصحابها صعوبة كبيرة في توفير التمويل اللازم سواء لإنشاء المؤسسة أو لاستمرار وتوسيع القدرة الإنتاجية لها، و الجزائر من الدول التي عرفت السياسة الاقتصادية فيها تحولات عميقة وتغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، فبدل السياسة القائمة على الصناعات والمؤسسات الكبيرة، كرست الأولوية للتوجه والاهتمام الكبيرة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات التي يسهل تمويلها خاصة المؤسسات المصغرة، وذلك بغية توسيع وتنويع النشاطات الممارسة من قبل هذه المؤسسات للدور الإيجابي الذي يقوم به في محاربة الهشاشة وامتصاص البطالة وتقديم المساعدة لأصحاب الفئة المهمشة وذوي الدخل المنخفض، حيث قامت على اثر ذلك بإصدار نصوص قانونية ومراسيم تنظيمية من أجل هيكلة التمويل المؤطر من قبلها، لاستحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على مداخيل، ما يؤدي إلى ترقية وتنمية الاقتصاد الوطني بصفة عامة.

وفي هذا السياق فقد أنشأت العديد من الهياكل من أجل هذا التمويل لدعم وتطوير الاستثمار وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة من أجل امتصاص البطالة، ومن بين الهيئات نذكر منها ما يلي :

- ✓ الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ).
- ✓ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).
- ✓ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).

إشكالية الدراسة :

ومما سبق نلمس أهمية الهيئات المالية وفعاليتها في التمويل المهيكل من طرف الدولة في دعم و إنشاء الم ص م والمصغرة من أجل خلق مناصب شغل وعلى دلك تكمن **إشكالية الدراسة في التساؤل التالي :**

ما مدى تقييمنا لتمويل المهيكل من طرف الدولة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

وتتفرع تحت الإشكالية الأسئلة الجزئية التالية :

- ✓ ما هو تقييمنا للوكالات في عملية التمويل لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ✓ ما هي صعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية الإنشاء والاستمرار بالجزائر ؟
- ✓ هل خلفت ANSEJ، ANGEM، CNAC نتائج إيجابية في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ؟

فرضيات الدراسة :

- الوكالات المهيكلة من طرف الدولة وسيلة من الوسائل تساعد عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أكبر الصعوبات التي يواجهها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنشاء مؤسساتهم أو استمرارها هو التمويل الذي لا يمتلكها أصحابها.
- توصلت نتائج الدراسة نتائج سلبية خلفتها المؤسسات المنشأة عن طريق تمويل كل من ANSEJ، ANGEM، CNACفي منطقة تقرت.

مبررات إختيار الموضوع :

تم اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية :

- الاهتمام الحكومي في إنشاء ANSEJ، ANGEM، CNAC من أجل تشجيع الاستثمار؛
- الرغبة في معرفة أسباب نفور شباب الحاملين الشهادات الجامعية لتمويل المهيكل، على غرار الشباب الحاملين شهادة التكوين المهني أو الحرفيين؛
- الرغبة الشخصية للبحث في هذا النوع من المواضيع؛
- التفكير في إنشاء مؤسسة مصغر في المستقبل؛
- وجود عدة دراسات درست نفس الهيئات ولكن كل هيئة على حدى، ولكن فضلت أن اجمع هده الهيئات في دراسة واحدة واخرج بنتائج إجمالية؛
- الرغبة في الاستفادة من التمويل من إحدى الوكالات أي ANSEJ؛ ANJEM؛CNAC.

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية اختيار هذا الموضوع في الجوانب التالية :

1- إبراز أهمية ما قامت به الدولة الجزائرية في الإجراءات التحفيزية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

2- أهمية التمويل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنه يعتبر المحرك الأساسي لعجلة النشاط؛

3- تقديم إطار معرفي نظري يمكن الاعتماد عليه مستقبلا لإعداد دراسات أوسع وأكثر دقة.

أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذه الدراسة للوصول إلى عدد من الأهداف التي يمكن توضيحها من خلال ما يلي :

- التعرف على مختلف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- معرفة الإجراءات المتخذة في الجزائر بهدف تحفيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة خاصة.
- التعرف على الوكالات التي تمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتهدف إلى تشجيعهم وتنميتهم بغية خلق مناصب شغل.
- الوقوف على أهم النتائج التي حققتها الوكالات منذ إنشاءها لعملية التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على المستوى الوطني وعلى المستوى المحلي لمنطقة تقرت.

حدود الدراسة :

بالنسبة للحدود المكانية :

تم حصر الدراسة على ثلاث وكالات، وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، ووكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، ووكالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC، لمنطقة تقرت ولاية ورقلة، عن طريق البنك الوطني الجزائري الذي يساهم بأكبر نسبة في عملية التمويل الثلاثي، حيث ارتأينا أن تكون الدراسة داخل البنك للتعرف أكثر على الواقع، بالإضافة إلى سهولة التواصل ومعرفة كيفية تتم عملية التمويل.

بالنسبة للحدود الزمنية :

تمثلت الحدود الزمنية للفترة الممتدة منذ إنشاء الوكالات المذكورة إلى غاية نهاية فيفري 2015، وهذا للوقوف على مدى تأثير تطبيق التمويل المهيكل على الم.ص.م على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، ودراسة إجمالي التمويلات التي قامت بها الوكالات مع البنك للخروج بنتائج واقعية.

منهج وأدوات الدراسة :

قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة في الدراسة وكذا الأسئلة الفرعية وإثبات صحة الفرضيات المقترحة أو نفيها اعتمدنا على المنهج الوصفي، لوصف واستعراض الإطار النظري للدراسة، يتناسب مع طبيعة الموضوع من خلال إبراز ووصف الظاهرة المراد دراستها واستخلاص أهم النتائج المراد الوصول إليها، كما تم استخدام منهج التجريبي وتحليل النتائج في الجزء التطبيقي، أما الأدوات المستعملة فتتمثل في برنامج معالجة الجداول وجمع إجمالي الإحصائيات EXCEL إصدار 2007، وذلك لجمع المعطيات في جداول والتعبير عليها في أشكال من خلال العمليات الإحصائية.

مرجعية الدراسة :

تم استخدام مجموعة من المراجع لحل إشكالية الدراسة، وذلك لتوفر معلومات تشمل متغيرات موضوع الدراسة إذ تم الاعتماد على المصادر والمراجع بالغتين العربية والفرنسية، اغلبها كانت مقالات، ملتقيات، وتم التطرق لها في محتوى المذكرة.

صعوبات الدراسة :

يمكن حصر الصعوبات التي واجهتني أثناء إعداد هذا العمل كا التالي :

- صعوبة إجراء الدراسة التطبيقية للبحث في وكالة ANSEJ بسبب السرية الكبيرة للمعلومات في المؤسسات، نظرا للتكتم غير مبرر على المعلومات.
- صعوبة التواصل مع أصحاب المؤسسات المستفيذة من التمويل المهيكل.

هيكل البحث :

من خلال ما تم تقييمه وللإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم الموضوع إلى فصلين رئيسين كما يلي :

الفصل الأول والذي يحمل عنوان " **دراسة نظرية عن مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول كان بعنوان مفاهيم عن الم.ص.م، وهياكل تمويلها، والذي تناول مفاهيم الم.ص.م وكذا المؤسسات المصغرة، وأهم معايير تصنيفها، ثم تطرقنا إلى مصادر تمويلها وأهم آليات تمويل المهيكل من طرف الدولة لتشجيع الاستثمارات، أما المبحث الثاني كان بعنوان الأدبيات التطبيقية تطرقنا فيه للدراسات السابقة بالغة العربية والأجنبية.

أما **الفصل الثاني** فكان بعنوان " **دراسة تطبيقية لمساهمة وكالات التمويل المهيكل في منطقة تقرت** " تم تخصيصه لدراسة حالة الوكالات الثلاثة للدراسة، وكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC، فقسمنا إلى المبحث الأول خصص لعرض أهم الإجراءات والشروط للوكالات المساهمة في عملية التمويل، أما المبحث الثاني خصص دراسة إحصائية في إنشاء مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المصغرة في إطار التمويل المهيكل من طرف الدولة، أما المبحث الثالث تناول أثر التمويل المهيكل في إنشاء الم.ص.م من طرف البنك عن طريق الوكالات، والذي تم عرض فيه مجموعة من النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة التطبيقية، ومناقشاتها ومقارنتها بالدراسات السابقة.

وفي الأخير من خلال **الخاتمة** نبرز أهم النتائج التي توصلنا إليها بعد اختبار الفرضيات وإثبات صحتها أو نفيها، ونطرح بعض التوصيات والحلول المقترحة، ثم أفاق الدراسة.

الفصل الأول :

الجانب النظري للدراسة

دراسة مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد :

تزايد مؤخرا اهتمام الباحثين بمجال التمويل ودعم وإنشاء المؤسسات، وهذا نظرا للأهمية البالغة التي تدرها على اقتصاديات البلدان في مختلف الجوانب حتى على المستوى الاجتماعي من ناحية وإمكانية توفير مناصب الشغل لكن رغم ذلك فالشباب الجزائري يرغب في الحصول على مناصب شغل مستقرة والنفور من إنشاء أعمال الخاصة بالمقارنة مع البلدان الأخرى، خاصة فئة خرجي الجامعات وهذا ما يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة كل سنة، مما لا يمكن من إيجاد مناصب شغل للجميع، إلا أنه وجد أن الم.ص.م لها دور مهم في ترقية اقتصاد قادر على خلق مناصب وهذا بالمساهمة في رأس المال الاجتماعي، الثقافي ... إلخ كما أنها تشكل عنصر مهم في اقتصاد من خلال قيامها بالإبداع، خاصة في القطاعات كثيفة المعرفة.

حيث نجد الحكومة قامت بعدة مبادرات تهدف إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو هذا القطب الاستثماري الجديد نظرا لما يمكن أن تلعبه تلك المؤسسات مستقبلا إذا حظيت بالعناية الكافية ويظهر ذلك من خلال اتباع سياسات نقدية مثل (CNAC- ANJEM- ANSEJ)، وإنشاء هياكل تهتم خصيصا بدعم وتأهيل المؤسسات في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

والهدف من هذا الفصل هو معرفة التمويل المهيكل من طرف الدولة وكيفية إنشاء الم.ص.م، حيث أنها أصبحت أحد الحلول للخروج من مشكلة البطالة والدفع بعجلة النمو بالمنطقة.

ولذا قمنا في هدا الفصل بتقديم لمحة عن مصادر التمويل الم.ص.م، ومعرفة أهمية التمويل المهيكل من طرف الدولة وكذا معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة، ومدى مساهمة هدا الأخير في تطوير التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب العمل في المنطقة خاصة، كما تم عرض بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع بغية معرفة أهدافها وطريقة معالجة المعطيات وأهم النتائج المتوصل إليها، وعليه قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين.

المبحث الأول : مفاهيم عامة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهياكل تمويلها.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة.

المبحث الأول : مفاهيم عن مؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهياكل تمويلها.

إن أهم ما يواجه الباحث عند دراسته الم.ص.م والمصغرة هو عدم وجود تعريف دقيق وموحد لهذا النوع من المؤسسات، حيث تختلف التعاريف من دولة إلى أخرى باختلاف إمكانياتها وقدراتها الاقتصادية والاجتماعية ومراحل نموها ومستوى تطورها وتقدمها الفني، وعليه سوف نحاول أن نبين أهم المعايير المستخدمة التي قد تساعد في تعيين تعريف دقيق وموحد بين الدول، كما سنتطرق إلى أغلب الهيئات الداعمة في عملية التمويل من أجل إنشاء الم.ص.م.

المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME).

في هذا الجزء سوف نحاول أن نتطرق إلى المفاهيم العامة أي الشاملة والمتداول حول مفهوم الم ص م والمصغرة، ومن تم نقوم بتخصيص التعريف المعتمد عليه في الجزائر حسب المشرع الجزائري.

❖ **مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**

نظرا للإختلاف في تحديد تعريف معين ومشترك نسبيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هناك مجموعة من المعايير، ومن هذه المعايير ما هو كمي وما هو نوعي، فالمعايير الكمية تهتم بتصنيف المؤسسات إعتمادا على مجموعة من السمات الكمية التي برزت الفروقات بين الأحجام المختلفة للمشروعات مثل حجم العمالة وقيمة الأصول (رأس المال ورقم الأعمال ومقدار القيمة المضافة ومجموع الميزانية السنوية)، في حين تهتم المعايير النوعية بتصنيف المؤسسات بصورة موضوعية استنادا إلى عناصر التشغيل الرئيسية مثل نمط الإدارة والملكية والتقنية المستخدمة. [1]

التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو التعريف الذي حدده الاتحاد الأوربي سنة 1996، والذي كان موضوع توصية جميع الأعضاء، والذي صادقت عليه الجزائر في جوان سنة 2000 ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس (المستخدمون، رقم أعمال الحصيلة السنوية وإستقلالية المؤسسة) وحسب هذا التعريف نجد :

- **المؤسسات الصغيرة** : هي تلك التي توافق معايير الإستقلالية وتشغل أقل من 50 عامل وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز سبعة ملايين أورو[2]، أي أنها المؤسسة التي تستخدم عدد قليلا من العاملين وتدار من قبل المالكين، كما تخدم السوق المحلية[3]، و أعطت تعريفا خاصا للمؤسسات الصغيرة في الدول النامية على أنها وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلع وخدمات تتألف غالبا من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص أو يعتمدون على العائلة فيما يستأجر البعض عمالا أو حرفيين، ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير جدا وعادة ما تكتسب دخولا غير منتظمة وتهيئ فرص عمل غير مستقرة. [4]
- أما **المؤسسات المتوسطة** : هي تلك التي توافق معايير الإستقلالية وتشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.

---

[1] – السعيد بريبش، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية / حالة الجزائر، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، ص 61.

[2] – أحمد بوسهمين، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 26–العدد الأول–2010، ص02.

[3] – ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص15.

[4] – عبد الرحمن يسري أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية، 1996، ص17.

أما المؤسسة المصغرة : هي مؤسسة تشغل أقل من 10 أجراء[1]، كما تعتبر هذه المؤسسات والتي تشمل أحيانا الصناعات المنزلية التي تدر دخلا دون أن يكون لها مقر معين، ولا يمتلك الحرفيون أصولا تذكر لأنهم يعملون بأدوات بسيطة، وعددهم كبيرة في الدول النامية، وبعضهم يسجل أنشطته ولكن الغالبية منها غير مسجلة. [2]

أما بالنسبة للجزائر : صدر قرار إنشاء المؤسسات المصغرة في إطار المشروع الجديد لتوظيف الشباب، بالمرسوم الرئاسي رقم 234/96 الصادر في 20 جويلية 1996 والمرسوم التنفيذي رقم 296/96-297 الصادر في 08 سبتمبر 1996.

ووفقا للتشريع الجزائري[3] فقد تم تعريف **المؤسسات الصغيرة** على أنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتين (200) مليون دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مئة (100) مليون دينار.

أما **المؤسسات المتوسطة** هي مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخص ويتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون دج، أو تلك التي تتراوح حصيلتها الإجمالية بين 100 و500 مليون دج، ويكاد يكون من المؤكد أن تعمل هذه المؤسسة في أكثر من موقع واحد مما يعني ضرورة الاتصال بين عدد من المديرين، وتكون لهذه المؤسسة خطوط إنتاج عديدة.

وعليه حسب القانون التوجيهي لنفس القانون لترقية الم.ص.م مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات يوضح الجدول التالي التقسيم الذي تضعه الجزائر لأحجام الم.ص.م الناشطة على الساحة الاقتصادية.

تعرف **المؤسسة المصغرة** على أنها تلك المؤسسة التي يقدر عدد العمال أقل من 10، أما رأسمالها فلا يتعدى 20 مليون دج، أو لا تتجاوز حصيلتها 10 مليون دج في كل مؤسسة[4]، وتتسم هذه المؤسسات ببساطة أنشطتها إلى حد يسمح بإدارتها مباشرة على أساس العلاقة بين شخص وشخص أخر. [5]

الجدول رقم (1-1) : معايير التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في الجزائر .

المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوية بـ (مليون دينار)	الحصيلة السنوية بـ (مليون دينار)
المؤسسة المصغرة	1 إلى 9	أقل من 20	أقل من10
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	أقل من200	أقل من100
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	200 إلى 2000	100 إلى 500

المصدر : المرسوم الرئاسي رقم 01-18، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخ في 2001/12/12، المادة (6)،(7)،(8)

[1] – بلحاج فراجي، بوسهمين أحمد، دور البنوك في تنمية المؤسسات المصغرة في منطقة بشار، **ملتقى وطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية**، المركز الجامعي بشار يومي 24-25 أبريل 2006، ص 02.

[2] – محمد الصغير قريشي، واقع مراقبة التسيير في الم.ص.م في الجزائر، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، عدد 2011/09، ص 171.

[3] – القانون التوجيهي رقم 18/01 لترقية الم.ص.م المؤرخ في 2001/12/12، المادة السادسة والسابعة، **الجريدة الرسمية** رقم 77، 2001.

[4] – أحمد بوسهمين، مرجع سبق ذكره، ص02.

[5]– سليمان ناصر، عواطف محسن، تمويل الم.ص.م بالصيغ المصرفية الإسلامية، **بحث مقدم إلى ملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل**، أيام 23-24 فيفري 2011، غرداية_ الجزائر.

المطلب الثاني : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم آليات التمويل المهيكل من طرف الدولة

يشكل التمويل محور إنشغالات الم.ص.م، ولاسيما في الاقتصاديات الناشئة حيث تواجه فيها هذه المؤسسات مشكل عدم كفاية الموارد المالية، على الرغم من تعدد مصادر تمويل الم.ص.م إلا أن مشكل التمويل يعتبر الأكثر إلحاحا وهذا قد يرجع لتزايد نمو المؤسسات بشكل سريع.[1]

الفرع الأول – مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأهم مشاكل تمويلها :

أولا – مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ليس هناك من شك في أن جميع المؤسسات على مختلف مستوياتها ومهما كان حجمها وطبيعة نشاطه سواء كانت مستحدثة أو قديمة تحتاج للتمويل المناسب والمهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلا وربحا مقبولين، وقد أصبح تطور الم.ص.م يشكل مفتاحا مهما لتحقيق التنمية المتكافئة، وخصوصا بالنسبة للفئات والمجتمعات الفقيرة والأقل حظا.

حيث أن الم.ص.م تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءا بتأسيسها وإنطلاقها، وأثناء تطويرها وتنميتها وتحديثها، وعليه من خلال الشكل التالي يلخص أهم مصادر تمويل الم.ص.م.

الشكل رقم (1-1) : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

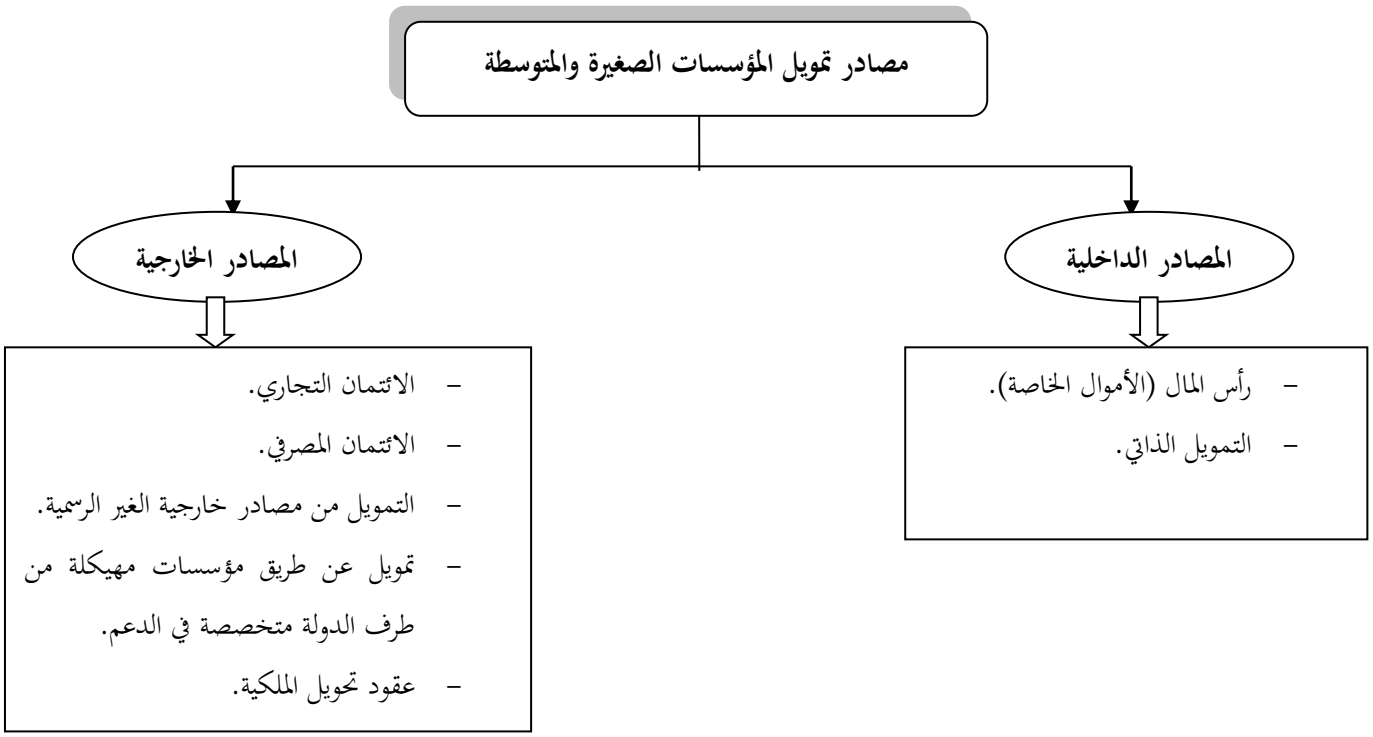

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على المراجع*

[1]- شهرزاد برجي، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة الماجستير، (غير منشور)، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011، ص80.

ومن خلال الشكل السابق يمكن حصر مصادر تمويل المؤسسات الم.ص.م فيما يلي: [1]

أ– التمويل من المصادر الداخلية : تعتمد الم.ص.م في بداية نشاطها كا غيرها من المؤسسات على مصادر داخلية قبل لجوئها الى المصادر الخارجية، وتتمثل المصادر الداخليه فيما يلي :

1. **رأس المال الخاص (الأموال الخاصة)** : ويسمى أيضا بالأموال الخاصة ويتكون من الأموال الشخصية التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة والأصدقاء، إضافة إلى مساهمة الشركاء، ويكون هذا الجزء من الأموال ضروري في مرحلة الإنطلاق والنمو، وهو أيضا عامل مهم لأن المساهمة الشخصية تترجم ثقة صاحب المشروع في مشروعه كما تحافظ على استقلاليته المالية.
2. **التمويل الذاتي** : يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الأكثر إستعمالا من طرف المؤسسة وذلك للمرونة في هذا النوع من التمويل لتلبية الإحتياجات التمويلية وكذا جاهزيته عند الطلب، فالتمويل الذاتي يمثل الفرق بين صافي التدفقات النقدية كمداخيل بعد تخفيض التكاليف للمؤسسة خلال السنة وقيمة الأرباح الموزعة على المساهمين، والإهتلاكات والمؤونات التي تذخرها المؤسسة لمواجهة المخاطر المستقبلية، ويعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الداخلي وبديلا تمويليا أمام المؤسسة لشراء أصول جديدة ودون الحاجة إلى الاقتراض من المصادر الخارجية. [2]

ب – التمويل من المصادر الخارجية : عادة لا تستطيع المؤسسات الم.ص.م تغطية كل إحتياجاتها التمويلية من المصادر الداخلية لذلك فهي تلجأ إلى المصادر الخارجية والمتمثلة فيما يلي: [3]

1. **الائتمان التجاري** : حيث يعتبر الائتمان التجاري نوع من أنواع التمويل القصير الأجل والذي تحصل عليه الم.ص.م من الموردين وهي تمثل قيمة المشتريات الآجلة للبضائع والمواد الأولية التي تتحصل عليها المؤسسة من الموردين، وبالتالي فإنه يعتبر مصدرا آليا للتمويل لأنه مرتبط بالتغير في حجم المشتريات ولكن رغم ذلك فيمكن أن يصبح هذا التمويل مكلفا جدا بالنسبة للمؤسسة المقترضة إذا لم تقم بتسديد قيمة المشتريات في الآجال المحددة، مما يسئ إلى سمعتها في السوق.
2. **الائتمان المصرفي** : يمثل القروض القصيرة الأجل عامة التي تتحصل عليها المؤسسة من البنوك لتمويل إحتياجاتها القصيرة الأجل والقروض المتوسطة والطويلة الأجل لتمويل إستثماراتها، ويتمثل الائتمان المصرفي في تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة بوضع تحت تصرفها مبلغ من المال أو تقديم تعهد من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، ويقوم الطرف المقترض في نهاية الفترة بالوفاء بجميع التزاماته وذلك لقاء فائدة يتفق عليها يحصل عليها البنك.
3. **التمويل من المصادر الخارجية الغير رسمية** : يعتبر هذا النوع من التمويل من أكثر المصادر شيوعا لتمويل الم.ص.م في الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحابها في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية، والتمويل الغير الرسمي هو ذلك التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج الإطار القانوني للدولة حيث يأخذ هذا التمويل مجموعة من الأشكال كالتمويل من الأصدقاء والأقارب جمعيات تناوب الادخار والائتمان وغيره من الأشكال الأخرى.

---

[1]–* نصيرة لبحيري، لمياء بوعروج، إشكالية تمويل الم.ص.م، **مداخلة ضمن الملتقى الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 13-14 أفريل 2008 ص. ص، 5-6.

[2] *- Institut du développement Marseille ; **Le financement de la petite entreprise en Afrique .** l Harmattan Edition , Paris, 1995 , p ;35 .

[3]–* عبد الحكيم عمران، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير (غير منشور)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007، ص.ص ،13-14.

4. **تمويل عن طريق مؤسسات مهيكلة من طرف الدولة متخصصة في الدعم** : رغبة من الحكومة في ترقية وتنمية قطاع الم.ص.م وكذلك المصغرة، قامت بإنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات الحكومية من أجل تمويل الشباب ودعمهم في إنشاء المؤسسات وتشجيعهم على الاستمرار، بالإضافة إلى الجمعيات التي تسعى إلى تزويد هذا النوع من المؤسسات بالدعم والمساعدات المالية والفنية وذلك بغية التقليل من حالات عدم التأكد في البيئة الخارجية المالية والقانونية للمؤسسات الم.ص.م والمصغرة.
5. **عقود تحويل الملكية** : الذي يعبر عن قيام المؤسسات المالية بشراء أو خصم ديون المؤسسات التجارية التي تعمل في حقل السلع الاستهلاكية، أو قيام البنوك التجارية بشراء حسابات المدينين كالسندات والفواتير الموجودة لدى المؤسسات التجارية أو الصناعية والتي تتراوح مدتها بين 30 _120 يوم، والهدف من هذه العملية هو توفير السيولة النقدية بشكل مستمر.[1]

ثانيا– مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يعد التمويل المنتظم من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع الشركات بمختلف أنواعها وأحجامها، لهذا تؤثر مشاكل التمويل على المؤسسات الكبيرة بصفة عامة والصغيرة بصفة خاصة، مما يعيق نموها وتطورها وبالتالي مساهمتها في توفير مناصب شغل جديدة، وعلى الرغم من أن الشكل المحوري في تمويل هذه المؤسسات هو مشكل القروض إلا أن هناك العديد من المشاكل التمويلية الأخرى نوجزها فيما يلي[2]:

- إرتفاع سعر الفائدة، كما حصل في الجزائر في النصف الأول من عشرية التسعينات حيث تجاوز الـ20 %، الشيء الذي أعاق إنشاء وتطور الشركات، خاصة الصغرى منها، فإرتفاع معدل التضخم الذي ساد خلال تلك الفترة والذي بلغ حوالي 35% دفع أسعار الفائدة إلى الارتفاع، ولمدة طويلة، حيث لم تصبح موجبة إلا بعد انخفاض معدل التضخم في النصف الثاني من تلك العشرية.
- عدم تخفيض نسبة القروض الموجهة إلى المؤسسات على المستوى الوطني، من قبل البنوك التجارية، إلى المؤسسات الصغيرة، إذ أدت الظروف بهذه الأخيرة إلى الاستفادة بجزء يسير فقط من تلك القروض الإجمالية.
- تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض جعل العديد من المشاريع تموت في المهد لعدم إقدام أصحابها على الاقتراض، كما أن عملية منح القروض تمر بالعديد من المراحل المملة والبيروقراطية، الشيء الذي يجعل المستثمرين يحجمون عن الإقدام لتجسيد مشاريعهم؛
- اشتراط ضمانات عقارية أو عينية على القروض قد لا تكون في متناول جميع المستثمرين، إذ تشترط العديد من البنوك المانحة في الجزائر ضمانات على قروضها تتجاوز 150%من المبلغ المقترض، ويعتبر هذا إجحافا في حق المستثمر وعائقا كبيرا لأية مبادرة، كما قد تأخذ المعوقات أشكالا أخرى كفترة السداد وفترة السماح وغيرها؛
- عدم تخصيص بنك لتمويل المؤسسات الصغيرة دون غيرها، يمكن هذا الإجراء من تحسين طرق تمويلها ومتابعتها ومعرفة المشاكل عن قرب، فتخصيص بنك لهذا النوع من الشركات يعتبر بمثابة العناية بها؛
- إرتفاع معدلات الضرائب على رقم الأعمال الدخل، الأرباح الصناعية والتجارية وغيرها؛

[1] *– محمد عبد الحليم عمر ، التمويل عن طريق القنوات الغير الرسمية ، **مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، 25-28 ماي 2003، ص04.

[2] – جبار محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص 04.

- مشكل العقار الذي يعد أساسيا في الحصول على الترخيص لإنشاء مؤسسة صغيرة؛
- نقص الخبرة والكفاءة لدى الإطارات البنكية في إجراء دراسات جدوى للمشاريع المعروضة عليهم؛

وما يزيد من تعزيز المشكل السابق نجد غياب آليات تغطية المخاطر الخاصة بالقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مخطر الصرف، مخطر تغير سعر الفائدة)، إضافة إلى ذلك عدم توفر صندوق خاص بضمان القروض وقد بينت دراسة للبنك العالمي خاصة بالدول النامية أن 80 % من الم.ص.م قد تم إنشاءها بأموال خاصة بنسبة 100%.[1]

الفرع الثاني : جهود الدولة في تشجيع الاستثمار بالمؤسسات الصغيرة، المتوسطة و المصغرة وتسهيل تمويلها.

تم تأسيس البرامج المساندة الحكومية لبدء الم.ص.م والمصغرة في إطار سعي الحكومة إلى مكافحة البطالة وتشجيع منظومة الم.ص.م، حيث توفر هذه البرامج المساعدة المالية والفنية لأصحاب الم.ص.م منها القروض المدعومة والمنخفضة الفائدة والإعفاءات الضريبية، إضافة إلى برامج تكوينية حول أساليب التسيير المالي والإداري الم.ص.م.

ونشير إلى وجود تباين بين هذه الهياكل الثلاثة من حيث حجم القروض المقدمة، ومن حيث طبيعة السكان المستهدفين، ومن حيث الأهداف الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيقها، وعموما جميع هذه الهياكل تستخدم تقريبا نفس أسلوب التنظيم في تنفيذ برامجها.[2]

وعليه تم وضع مجموعة من الهياكل في الجزائر الهدف منها تسهيل الاستثمار وتنظيمه وتسهيل إنشاء المؤسسات وتمويلها والجدول التالي يوضح ذلك.[3]

الجدول رقم (1–2) : هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

	ANSEJ	ANGEM	CNAC
النشأة	أنشئت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لعدم الشباب وتحديد قانونها الأساسي، وهي عبارة عن هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتسعى لتشجيع كل الصيغ والمبادرات المؤدية لإنعاش قطاع تشغيل الشباب، بالإضافة إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي.	ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999، حيث سمح آنذاك بإنشاء أكثر من 15000 نشاط في مختلف القطاعات، إلا أنه في صيغته السابقة النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات الجزائرية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة إنجازها، تمثل ANGEM آلية جديدة أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 لترقية الشغل الذاتي ودعم المؤسسات، إلا لم ينطلق نشاط الوكالة إلا في منتصف 2005.	أنشأ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سنة 1994 ولع علاقة بالفئات المسرحة من العمل لأسباب اقتصادية خاصة بالمؤسسة والسعي لإدماجهم مرة ثانية في العمل، وتحين مستوى التحفيزات السارية في المجال الجبائي وشبه الجبائي وفي مجال تشجيع تنمية الاستثمارات، وتتمثل هذه التحفيزات على وجه الخصوص في تخفيف أعباء الضمان الاجتماعي، وتخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشريكات. [4]
الهدف	إنشاء مناصب شغل دائمة موجهة إلى الشباب البطالين ما بين 19 و35 سنة في شكل	_ تنمية روح المقاولة وتساعد الأفراد في اندماجهم وإيجاد ضالتهم.	تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط

[1] – الطاهر هارون، فطيمة حفيظ، إشكالية تمويل الم.ص.م: دراسة مقارنة بين الأساليب المستحدثة والأساليب المتبعة في الجزائر، **الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، جامعة الشلف يومي 17و18 أفريل 2006 ص 376_380.

[2] – عمران عبد الحكيم، محمد العربي غزي، مرجع سبق ذكره، ص06.

[3] – طارق حمول، سهام شيهاني، تقييم برامج دعم المؤسسات الصغيرة الجزائرية مع الإشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب Ansej **ورقة بحثية في إطار الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، جامعة المسيلة، نوفمبر 2011، ص06.

[4]–* العيد غربي، محمد الناصر حميداتو، إسهامات هيئات المرافقة المقاولتية في تطوير الم.ص.م في الجزائر، **الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، يومي 18- 19 أفريل 2012، ص12.

	مؤسسة مصغرة، كما تشكل المؤسسات المصغرة إحدى الآليات الهامة لترقية الشغل الذاتي، كما يوفر هذا الجهاز عدة حوافز للاستثمار من خلال تخفيض معدل الفائدة البنكية، القرض بدون فائدة، متابعة الشباب المستثمرة بالإضافة إلى منح الامتيازات الجبائية.	_ محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النسوة. _ استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية ثقافية، منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل.	التعديل الهيكلي. تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية.
مهام الوكالة	_ تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذو المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية _ تسيير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني لتشغيل الشباب. _ تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من القروض بمختلف الإعانات. _ تقوم بمتابعة الاستثمارات التي أنجزها الشباب مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط. [1] _ تشجيع كل التدابير لترقية تشغيل الشباب.	_ تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول به. _ دعم ونصح ومرافقة المستفذين من القرض المصغر في إطار إنجازات أنشطتهم. _ منح سلف بدون فوائد. _ إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم. _ ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية. [2]	_ المساعدة على البحث عن الشغل. _ دعم العمل الحر. _ التكوين بإعادة التأهيل. [3] _ دعم إعادة إدماج البطالين ومساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات. _ المتابعة والتسيير والإشراف القانوني على جهاز التكفل بالبطالين ذوي المؤسسات.*

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع *

كما يوجد عدة هيئات أخرى لها نفس الهدف في زيادة إنشاء المؤسسات وتشجيعهم على الاستمرار من طرف الوكالة وهي على النحو التالي: [4]

1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) :

قبل سنة 2001 أنشأت الحكومة الجزائرية وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار (APSI) وبموجب قانون الاستثمار لسنة 2001 تم استبدال هذه الوكالة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) والهدف منها :

- تشجيع وتطوير الاستثمارات في مختلف القطاعات من خلال الخدمات التي تقدمها، مع منح مزايا ضريبة معتبرة لها، وهذا كله من أجل المساهمة في تخفيض نسبة البطالة.
- تحقيق وتبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات والمشاريع.

حيث تمثل تحفيزات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (**ANDI**) في :

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل في إنجاز المشروع؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛

---

[1]- نفس المرجع، ص 05.

[2]- نفس المرجع، ص 10.

[3]*- عبد الوهاب بن بريكة ، حبة نجوى، دور الأجهزة الحكومة في دعم الاستثمارات المحلية وتقليص حجم البطالة ، دراسة حالة ANSEJ و CNAC بسكرة، **ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، جامعة المسيلة، ص 9.

[4] – العيد غربي، محمد الناصر حميداتو، **مرجع سبق ذكره**، ص. ص 7_9.

*CNAC: caisse national d'assurance chômage.

2. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) :

أنشئ FGAR بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لهذا الصندوق، انطلق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004، حيث يهدف FGAR إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في تركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطه البنوك، تتراوح نسبة الضمان ما بين 10% و80%من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة، والمبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملايين دينار والمبلغ الأقصى يساوي 25 مليون دج.

3. صندوق الزكاة الجزائري :

في سنة 1991، استحدثت الحكومة الجزائرية مؤسسة دينية لجمع أموال الزكاة، ومن ثم منح جزء منها كقروض متناهية الصغر لمساعدة الفقراء على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، وأطلق على المشروع إسم صندوق الزكاة، ويعتبر صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له تغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، ويتشكل صندوق الزكاة من ثلاث مستويات تنظيمية هي : (اللجنة القاعدية) والتي تكون على مستوى كل دائرة مهمتها تحديد المستحقين لزكاة على مستوى كل دائرة، (اللجنة الولائية) وتكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، (اللجنة الوطنية) ونجد مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، وسيتم صرف أموال صندوق الزكاة بناء على المداولات النهائية للجنة الولائية إلى العائلات الفقيرة حسب الأولوية.[1]

حيث أنه تم تجميد مهام صندوق الزكاة، وجاءت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف تحويل أموال الزكاة من القرض الحسن إلى القرض الاستهلاكي وتوزيعها على الراغبين في اقتناء لمواد الاستهلاكية، وأضافت مصادر النهار أن وزارة الشؤون الدينية تريد تحويل القرض الحسن الذي يمنح من أموال صناديق الزكاة المتواجدة على مستوى بنك البركة والمجمدة حاليا، إلى القرض الحسن لتمكين الفقراء والمساكين من الاستفادة منها، وكان وزير الشؤون الدينية قد قرر تجميد أموال صندوق الزكاة المقدرة بـ172 مليار سنتيم ببنك البركة لثلاث سنوات، حيث دعا إلى تجميدها إلى غاية إيجاد صيغة جديدة لكيفية توزيعها من قبل اللجنة الخاصة المكلفة بإعداد صيغة جديدة لمنح أموال الزكاة وفقا للطريقة الشرعية التي أمر بها الشرع وينتظر أن يصدر قريبا قرار اللجنة المكلفة بذلك للشروع في توزيع أموال صندوق الزكاة التي يتم جمعها في المساجد، وفي السياق ذاته، وكانت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، قد جمدت منح القروض الحسنة الخاصة بصندوق الزكاة، لصالح الشباب الراغبين، وذلك بعد إصدار المجلس العلمي لفتوى تقضي بضرورة إلغاء هذه القروض، إلى غاية إيجاد صيغة جديدة تتضمن التمليك الفوري للمستفيدين من القروض[2].

4. وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) :

هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-232 في 13 صفر عام 1417 الموافق لـ 29 يوليو 1996 والذي يتضمن إنشاء الوكالة التنمية الاجتماعية وهي تحت الإشراف المباشر لرئيس

[1]- حميداتو صالح، زكرياء مسعودي، زلاسي رياض، دور آليات تمويل الم.ص.م في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر، تجربة صندوق الزكاة بالجزائر، **الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة الم.ص.م في الجزائر**، يومي 18 و19 أفريل 2012، جامع ورقلة، ص. ص 18-19.

[2]- جريدة النهار يوم 2015/02/18.

الحكومة، والتي تهدف إلى الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والسياسية العميقة للتوجه نحو اقتصاد السوق، تسعى لتقديم قروض مصغرة للتخفيف من أشكال الفقر والحرمان، تخضع مختلف نشاطاتها للمتابعة الميدانية من طرف وزير التضامن الوطني والأسرة والجالية الجزائرية، و من أهم وظائفها نذكر :

1- ترقية وتمويل الأنشطة ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمن استخداما كثيفا للعمالة.

2- تطوير وتنمية المؤسسات المصغرة والصغيرة والفردية عن طريق القروض المصغرة.[1]

5. صندوق ترقية التنافسية الصناعية (FPCI) :

يعد صندوق ترقية التنافسية الصناعية " الركيزة المالية الأساسية للأنشطة الخاصة بعملية تأهيل المؤسسات الصناعية، وقد أنشئ الصندوق بموجب المادة 92 من قانون المالية لسنة 2000، حيث يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 102– 302 عنوانه " صندوق ترقية التنافسية الصناعية " والأمر بصرف هذا الحساب هو وزير الصناعة.[2]

6. صندوق ضمان قروض استثمارات الم.ص.م (CGCL-PME) :

أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم الوزاري رقم 04-134 المؤرخ في 19 أفريل 2004، حيث بدأ نشاطه الفعلي في مارس 2006، وهو عبارة عن " شركة ذات أسهم يتكون رأسمال الصندوق المسموح به من ثلاثين (30) مليار دينار، ويقدر الرأسمال المكتتب بعشرين (20) مليار دينار منها نسبة 60% مكتتبة على الخزينة ونسبة 40% على البنوك، ويتكون الفرق بين الرأسمال المسموح به والرأسمال المكتتب من سندات غير مكافئة يحوزها الصندوق على ذمة الخزينة"، ويمكن الإشارة أنه يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تساهم في رأسمال الصندوق بواسطة الحقوق والممتلكات التي تحوزها في شركات التأمين وضمان قروض الاستثمار.

ومن أهداف الصندوق نذكر منها ما يلي :

1- ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها الم.ص.م لتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات، حيث يكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليار دينار.

2- تستفيد من ضمان الصندوق القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المساهمة في الصندوق، كما يمكن أن تستفيد البنوك والمؤسسات المالية غير المساهمة من ضمان الصندوق.

3- لا تستفيد من ضمان الصندوق القروض المنجزة في قطاع الفلاحة والقروض الخاصة بالنشاطات التجارية وكذا القروض الموجهة للاستهلاك. [3]

---

[1]– مكاك ليلى، **دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية**، مذكرة الماجستير في علم الاجتماع (غير منشوراة)، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011، ص. ص 55-56.

[2]– إبتسام بوشريط، **آلية تمويل تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية)**، مذكرة الماجستير (غير منشوراة) في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2009_2010، ص 82.

[3]- نفس المرجع، ص 94.

7. الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

إن صندوق تأهيل الم ص م يعد الآلية المالية الأساسية لتنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل الم.ص.م، حيث أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06 – 240 المؤرخ في 4 جويلية 2006، يحدد كيفيات سير حساب التخصص الخاص رقم 124 – 302 الذي عنوانه" الصندوق الوطني لتأهيل الم.ص.م".[1]

8. الشركة الوطنية للإيجار المالي (SNL) :

الشركة الوطنية للإيجار المالي(SNL SPA) هو أول مؤسسة مالية نشأت بين مصرفين عموميين (BNA.BDL) ورأس مالها تقدر بـ 3,5 مليار دينار جزائري، حيث أن الشركة الوطنية للإيجار المالي تساهم في مجال التمويل عن طريق الية الإيجار المالي الذي هو عملية تجارية ومالية مبرمة بين المؤجر SNL والمستأجر الزبون من خلال التوقيع على عقد، تتيح الفرصة للمستأجر باستئجار ممتلكات منقولة وعقارية، ملك لـ SNL لفترة محدودة مقابل دفع إيجار، الإيجار في الشركة الوطنية للإيجار المالي موجه للمتعاملين الاقتصاديين، وكذلك إمكانية شراء المعدات المستأجرة بالقيمة المتبقية محددة مسبقا في العقد والمعروضة في نهايته.[2]

- ومن خلال ما تم تقديمه يمكن إعطاء وحصر مفهوم التمويل المهيكل، وهو عبارة عن آليات جديدة لعملية تمويل الم.ص.م والمصغرة خاصة التي تعاني من عوائق التمويل وصعوبة تحقيق الضمانات التي يطلبها البنك، وعليه فإن التمويل المهيكل من طرف الدولة هو برنامج قامت به لمحاربة الهشاشة، ومنح فرص لشباب تجسيد أفكارهم في إنشاء مؤسسات هم مسيروها ودعمهم في عملية التمويل لإدماجهم في السوق وكذا من خلالهم توفير مناصب شغل مما يؤدي إلى حل ولو جزء من مشكلة البطالة.

- بعض عرضنا لمجموعة من الآليات التي تهتم بتمويل الم.ص.م وكذا المصغرة، و تشجع عملية إستمرار وإنشاء المؤسسة وهيكلة أفكار الشباب وتجسيدها في مؤسسات مصغرة تمكنهم من عرض مواهبهم وأفكارهم في المؤسسة ولعل أن جميع الآليات التي تم عرضها والمهيكلة من طرف الدولة لها نفس الهدف ولكن تم حصر دراستنا على ثلاث آليات بدراستها من كل الجوانب وإختيارنا لهذه الهيئات دون غيرها للأسباب التالية :
  - أن جل الشباب متعلم كان أو غير متعلم يعرف أحد الهيئات بعكس الهيئات الأخرى والتي يمكن أن تكون معروفة لدى أصحاب الأعمال أو المتعاملون الاقتصاديين .... الخ؛
  - الإقبال الكبير للشباب للوكالات التالية ANSEJ؛ ANJEM؛CNAC؛
  - البنك الوطني الجزائري لمنطقة تقرت يهتم بدراسة وكالات ANSEJ؛ ANJEM؛ CNAC؛
  - الوكالات الباقية غير معروفة أي غامضة في منطقة تقرت لدى الشباب؛
  - الرغبة في دراسة هذه الهيئات دون غيرها، ومعرفة مدى نجاح هذه الآليات في عملية التمويل ومدى إمتصاص البطالة؛
  - الرغبة والإحاطة بكل ما يتعلق بآليات تمويل الم.ص.م لوكالات ANSEJ؛ ANJEM؛ CNAC؛

---

[1]– نفس المرجع، ص 96.

[2]– محمد زيدان، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**– العدد 7، ص 130.
http://www.univ-ecosetif.com/seminars/PMEPMI

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية.

سنتطرق في هذا الجزء مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التمويل المهيكل من طرف الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمصغرة وخاصة الممول من عن طريق هيئات الدراسة مثل **ANSAJ** و**CNAC** و**ANGEM**، وقد تم تقسيم الدراسات إلى مطلبين، المطلب الأول خصص لدراسات العربية، والمطلب الثاني لدراسات الأجنبية.

المطلب الأول : الدراسات العربية.

1- الدراسة بعنوان : " **القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة، دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) الجزائر**"[1].

تناول الباحثين دراسة تقييمية تناولوا مفهوم التمويل المهيكل من طرف الدولة وأهميته الاقتصادية، وكذلك الأنشطة التمويلية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، و تناولت أيضا تقييم أنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر، وتهدف الدراسة التطرق إلى آلية القرض الحسن المصغر المطبق من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لتمويل الأسر المنتجة، والبحث في مدى مساهمتها في توفير مناصب العمل، ومن خلال الدراسة تم تقييم نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على المستوى الوطني خلال فترة 2010 – 2012، باستخدام الإحصاء الوصفي في تحليل المعطيات.

توصلت الدراسة إلى أن القرض المصغر أداة لتخفيض نسب البطالة في المجتمعات ويوفر التمويل اللازم لمن يرغب في إقامة مؤسسة مصغر مثل النساء الماكثات في البيت نظرا لصعوبة الحصول على التمويل من البنوك، إلا أنه توصلت نتائج الدراسة انه رغم نجاح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تخفيض نسبة البطالة ورفع معدلات التشغيل في الجزائر، الا أنها مازالت تعاني من معوقات متعلقة إما بالإطار العام المنظم للتمويل المصغر أو بالجهاز المشرف على الوكالة أو بالجهة المستهدفة.

2- دراسة بعنوان : " **الهياكل و الآليات الداعمة لتمويل الم.ص.م بالجزائر**"[2]

تناول الباحث في الدراسة إشكالية مدى أهمية الهياكل والآليات الداعمة لتمويل الم.ص.م بالجزائر، ومن أهداف الدراسة هي توضيح أهم مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا توضيح دور البنوك في عملية التمويل من أجل دعم الم.ص.م بالجزائر، ومن النتائج المتوصل إليها والتي تعتبر صعوبات لإنشاء الم.ص.م هي :

- صعوبة إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسات بسبب مشكل العقار؛
- نقص مصادر التمويل بسبب الشروط المفروضة على القروض والضمانات المطلوبة من البنوك، وعدم الاستفادة من التمويل المباشر عن سوق القيم المنقولة، وعلى الرغم من استحداث الآليات والهياكل الجديدة للمساعدة في التمويل إلا أن المشكل يبقى مطروحا أمام هذه المؤسسات؛

[1] – سليمان ناصر، عواطف محسن، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة، دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) الجزائر، **ملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية**، جامعة صفاقص، تونس، يومي 27-29 جوان 2013.

[2] – محمد زيدان، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل الم.ص.م بالجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** – العدد السابع.

- عدم اعتماد المؤسسات الكبرى على الم.ص.م كمؤسسات مكملة لأنشطتها؛
- لإنعاش هذه المؤسسات قامت الدولة باستحداث آليات جديدة تمكنهم من إيجاد مصادر جديدة لتمويل من غير البنوك، كما تم إنشاء صناديق تضمن القروض المقدمة من طرف البنوك العمومية.

3- دراسة بعنوان : "**تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ من حيث التمويل والإنجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة – دراسة حول ولاية سطيف–** "[1]

تناول الباحثين في الدراسة إشكالية ما مدى نجاعة السياسات والاستراتيجيات الحكومية المنتهجة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تحقيق أهدافها على المستوى الوطني والمحلي؟ وعليه الهدف من الدراسة تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب كأحد البرامج الفاعلة ضمن برامج الاستثمارات العامة التي تم وضعها وتمويلها من قبل الدولة الجزائرية، ومن اجل تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن خلال الدراسة تمكن الباحثين من الخروج بمجموعة النتائج من بينها :

- أن الدولة تراهن من خلال استحداث أجهزة وهياكل التشغيل المختلفة وخاصة **ANSEJ** إلى نشر الفكر المقاولاتي للشباب ودفعه لإنشاء مؤسسات صغيرة ومصغرة، وذلك للقضاء على البطالة من جهة وامتصاص الفقر من جهة أخرى، وهذا من خلال توفير التمويل لهم.
- استطاعت **ANSEJ** خلق عدد معتبر من المؤسسات منذ بداية نشاطها، مما ساهم في تراجع نسب البطالة وتحقيق التشغيل على مستوى كافة أقطار التراب الوطني.
- صيغ التمويل الأكثر تداولا هي صيغ التمويل الثلاثي، أي المساهمة الشخصية للشاب صاحب المشروع، وقرض الوكالة، بالإضافة إلى القرض البنكي.
- يقع العبء الأكبر من تمويل المشاريع في إطار الوكالة على عاتق البنوك بالدرجة الأولى لذلك غالبا ما يرجع رفض المشاريع إلى البنوك.

4- دراسة بعنوان : " **تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية – مع الإشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ–**" [2]

تناول الباحثين في الدراسة إشكالية ما مدى تفعيل سياسات الاستثمارية التي انتهجتها الجزائر وتوجهها نحو المؤسسات المصغرة، وكانت أهمية الدراسة تكمن في التنمية المستدامة والتخفيض من حدة البطالة أدت إلى إنشاء العديد من الهيئات الداعمة لها، من بينها الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب التي تعمل على جمع مجموعة من الشباب في مشاريع استثمارية مصغرة الهدف منها امتصاص البطالة و تنمية الإقتصاد المحلي، و عليه تأتي هذه الدراسة لدراسة واقع و آفاق هذه الوكالة بالتطرق إلى النقاط التالية:

---

[1]– بن يعقوب الطاهر، مهري أمال، تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ من حيث التمويل والإنجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة – دراسة حول ولاية سطيف– **مؤتمر دولي بعنوان تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001– 2014**، يومي 11-12 مارس 2013 ، مدارس الدكتوراه _ جامعة سطيف 1.

[2]– سيهام شيهاني، طارق حمول، **تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية – مع الإشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ** ، ملتقى دولي **حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، أيام 15،16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة.

- التعرف على مفهوم المؤسسات المصغرة و خصائصها.
- عرض لمحة عن إنشاء المشاريع الصغيرة في الجزائر و المعوقات.
- التعرف على إسهامات ANSEJ في إنشاء المؤسسات المصغرة و الإصلاحات التي تعرفها هذه الوكالة لتفعيل دعمها لهذه المؤسسات.

وجاءت نتائج الدراسة كما يلي :

- تطوير نظام الإعلام الإقتصادي عن طريق إنشاء بنك للمعلومات الاقتصادية و المعطيات الإحصائية.
- تعزيز موقع و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في سلم الإقتصاد الوطني.
- تعميم الثقافة التسييرية لدى المستثمرين
- ترقية إطار تشريعي و تنظيمي ملائم لنشاط المؤسسة الصغيرة.
- إصلاح و عصرنة تسيير سوق العمل.
- إنشاء و وضع هيئات تنسيقية ما بين القطاعات.

5- دراسة بعنوان : " **التجربة المغربية في ترقية وتمويل الم.ص.م** [1]".

لقد تناول الباحثين في الدراسة إشكالية تجربة المغرب في ترقية وتمويل الم.ص.م، فكان هدف الدراسة إلى إبراز واقع الم.ص.م في المملكة المغربية، وكذلك دراسة الإستراتيجيات تأهيل الم.ص.م وإعطائها فرصة لإحداث التنمية، وإعطاء أهم المشاكل التي تعاني منها الم.ص.م، حيث أن من خلال الدراسة أنشأت المملكة المغربية وكالتين من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة من بينهم الوكالة الوطنية لإنعاش المؤسسات الصغرى والمتوسطة، فخرجت نتائج الدراسة كما يلي :

- رفع المقدرة التكنولوجية للصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار في الصناعة الوطنية بهدف تعزيز نقل التكنولوجيا، وتشجيع البحث والتطوير.
- إيجاد مؤسسة خاصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة للإرشاد والتوجيه وتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية الميسرة والمساعدة في التسويق والتدريب والصيانة.
- تشجيع الاندماج مابين الصناعات المتماثلة الصغيرة والمتوسطة لرفع الكفاءة الإنتاجية من خلال الاستفادة من الوفورات الاقتصادية ذات الحجم الكبير.

[1]- سمرا دوسي، عطوي عبد القادر، التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، أيام 25-28 ماي 2003.

المطلب الثاني : الدراسات بالغة الأجنبية.

1. دراسة بعنوان:[1]« Outils de financement et contraintes de développement des PME au Maroc »

تناولت الدراسة تقييم و تشجيع الم.ص.م بعد عرض البيئة السياسية والاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمغرب، وأهمية تنفيذ التمويل من قبل البنوك ووكالات المالي المتخصصة، والهدف منها معرفة مدى مرونة الهياكل المالية والإدارية بالمغرب ودورها في إنشاء الم.ص.م، وتعزيز وحماية هده الفئة من المؤسسات، وعليه خرجت بعدة نتائج من بينها :

- المساهمة في تحديث النظام المصرفي المحلي من خلال تدريب أفضل داخل البنوك؛
- المشاركة في كفاءة الأسواق المالية وعدم تنظيم هيكلة التناسق المعلوماتي؛
- التدخل المباشر للحكومات المحلية في عملية تعزيز الم.ص.م لتعبئة الميزانيات المحلية وللوطن، ومساعدة الم.ص.م؛
- تعزيز دور غرف التجارة والصناعة والخدمات على المساعدات والمعلومات والتوجيه الم.ص.م؛
- تمديد برامج ضمان القائمة (صندوق ضمان الصندوق المركزي من الضمان، دار دامان، وما إلى ذلك)، هذا سيسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من خطوط الائتمان المفتوح من البنوك التي يتم حاليا؛
- إنشاء نظام الدعم والتشجيع من الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجهة نحو الابتكار وتكنولوجيا المعلومات (الاقتصاد الجديد).

[1] - Mohammed A BDELLAOUI ; Amina HAOUDI ; **Outils de financement et contraintes de développement des PME au Maroc** .

➢ **تقييم الدراسات السابقة مع دراستنا:**

جدول رقم (1-3) : مقارنة الدارسات السابقة بدراستنا

رقم الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسات بالغة العربية		
الدراسة رقم 1	هذه الدراسة تتشابه مع دراستنا في تقييم أنشطة التمويل لوكالة القرض المصغر، باستخدام الإحصاء الوصفي في تحليل المعطيات، كما توصلت الدراسة أن القرض المصغر أداة لتخفيض نسب البطالة في المجتمع الدراسة وكدا توفير التمويل لمن يرغب في إقامة مشروع مصغر.	اختلفت الدراسة في تناولها دور التمويل وكالة القرض المصغر فقط بعكس دراستنا التي تناولت ثلاث وكالات، وكذا تم تقييم نشاط الوكالة على المستوى الوطني بعكس دراستنا تناولت على المستوى المحلي لمنطقة تقرت، واختلفت في الفترة والتي كانت من سنة2010- 2012.
الدراسة رقم 2	هذه الدراسة تتشابه مع دراستنا من حيث الهدف في أهمية الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة، وكذا توضيح دور البنوك في عملية التمويل.	اختلفت هذه الدراسة في تناولها على إجمالي الهياكل الداعمة ولم تتخصص أو تحدد هيكل ما لأن الهياكل عديدة وعليه فكانت النتائج بصفة إجمالية وليست موجه إلى أي نوع من الهياكل.
الدراسة رقم 3	هذه الدراسة تتشابه في نفس هدف دراستنا في مدى نجاعة هذه الآليات الحكومية في عملية التمويل، وكان تسليط الضوء على وكالة تشغيل الشباب.	اختلفت الدراسة عن دراستنا في أنها حصرت على وكالة واحدة وهي وكالة تشغيل والشباب، وكذلك اختلفت في مكان الدراسة أي اقتصرت على ولاية سطيف بعكس دراستنا على منطقة تقرت.
الدراسة رقم 4	هذه الدراسة تتشابه مع دراستنا في تقييمها لوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وكدا في امتصاص البطالة وتنمية الاقتصاد المحلي.	اختلفت الدراسة عن دراستنا في أنها حصرت الدراسة على وكالة واحدة.
الدراسة رقم 5	هذه الدراسة تتشابه في أهمية تمويل الم ص م، وكدا المصغرة وأهمية الوكالات المقترحة من طرف الدولة لعملية التمويل وهي لها شبه في هدف دراستنا.	اختلفت الدراسة عن دراستنا أولا أن الدراسة تناولت تجربة المغرب أي ليس في الجزائر، في عملية تمويل م. ص. م، وكذا اختلفت في الوكالات لان المغرب أنشأت وكالتين فقط من بينها وكالة الوطنية لإنعاش المؤسسات الصغرى والمتوسطة.
الدراسات بالغة الأجنبية		
الدراسة رقم 1	هذه الدراسة تتشابه في نفس الهدف من حيث تشجيع الم.ص.م على الاستمرار، وكذا منح التمويل من قبل البنوك ووكالات المالي المتخصصة، ومعرفة مدى مرونة الهياكل المالية ودورها في إنشاء الم.ص.م.	اختلفت عن دراستنا في أن الدراسة لدولة المغرب وكدا وكالات المغرب المساهمة في عملية التمويل تختلف عن الوكالات بالجزائر.

المصدر: من إعداد الطالبة

خلاصة الفصل الأول :

من خلال دراستنا للفصل الأول بأهم المفاهيم و التعاريف والتي كان يجب عرضها في الدراسة، والمتعلقة بمفهوم التمويل المهيكل والدي يعتبر من المصادر الخارجية للتمويل وكذا أهم المعايير التي تصنف أنواع المؤسسات، و أثر الآليات الحكومية التي ساهمت في التمويل و إنشاء الم.ص.م ودعمها، ويمكن القول أن أهمية تبني وتمويل هذه الفئة من المؤسسات هو تشجيع العمل الذاتي والمساهمة في خلق مناصب مما تؤدي إلى حل مشكلة البطالة، و الدولة تهدف إلى تطوير وسائل دعم الم.ص.م نتيجة تغير ظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على المستوى المحلي والوطني.

ومن خلال استعراض لأهم جوانب الاختلاف والتشابه بين دراستنا والدراسات السابقة تؤكدا على أهمية التمويل والآليات الداعمة لتمويل من طرف الدولة، حيث تم عرض أهم ما يميز الدراسات السابقة على دراستنا الحالية والتعقيب عليها، فمنها من لم تأخذ نفس العينة ومنها من تختلف من حيث المنطقة وإلى غير ذلك.

في حين إستخلصت الدراسات السابقة إلى نتائج أغلبها كان اهتمامهم بمجال التمويل وتشجيع هذه الآليات في دعم وإنشاء الم.ص.م باعتباره أصبح يعد المورد الأساسي في إمكانية خلق مناصب شغل وتشجيع المؤسسات، وأيضا يساعد في تجسيد أفكار الشباب والنهوض بعجلة التنمية الاقتصادية.

ولتدعيم دراستنا الميدانية أخترنا ثلاث آليات لدعم الاستثمار والتي تهتم بتمويل وإنشاء الم.ص.م والمصغرة خاصة وهم كا لتالي :

- ✓ الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ).
- ✓ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).
- ✓ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).

الفصل الثاني :

الجانب التطبيقي للدراسة

دراسة تطبيقية لمساهمة وكالات التمويل المهيكل في منطقة تقرت

تمهيد :

تسعى الحكومة الجزائرية إلى دعم وتنمية قطاع الم.ص.م لإدراكها كباقي الدول بالأهمية التي يقوم بها هذا القطاع في توسيع الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال قيامها بمجموعة من الإجراءات من أجل المساعدة في إنشاء الم.ص.م وكذا المصغرة، حيث تمثلت هذه الإجراءات في البرامج والقوانين الحكومية، إلا أن هذه المؤسسات بقيت تعاني من عدة مشاكل وصعوبات ما أدى بالحكومة الجزائرية إعادة النظر في البرامج التي وضعتها، حيث بدلك قامت بإضافة مجموعة من الهياكل الداعمة التي ساهمت في تطوير وتشجيع وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لذا بعد التطرق في الفصل السابق عرض ومناقشة مختلف المفاهيم الأساسية على الم.ص.م، والتمويل المهيكل من طرف الدولة والآليات التي خصصتها الدولة في إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة، المتوسطة والمصغرة سنقوم في هذا الفصل معرفة مدى تطابق المفاهيم والجانب النظري لموضوع الدراسة ، ونقوم في هذا الفصل بإسقاط دراستنا النظرية على الجانب التطبيقي و على كيفية مساهمة تمويل الم.ص.م عن طريقة الوكالات(CNAC ANJEM -ANSEJ) في منطقة تقرت، لمعرفة مدى مساهمتهم في إنشاء المؤسسات في المنطقة وهذا لإلمام أكثر بالجانب التطبيقي لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول : دراسة الوكالات المساهمة في عملية التمويل لمنطقة تقرت.

المبحث الثاني : مناقشة النتائج.

المبحث الأول : دراسة الوكالات المساهمة في عملية التمويل لمنطقة تقرت.

نستعرض في هذا الجزء أهم الإجراءات وشروط الوكالة من أجل الاستفادة من التمويل، وكل الخطوات من بداية الشاب التوجه إلى الوكالة إلى غاية الاستفادة من التمويل وبداية تنفيذ مؤسسته، سوف نستعرض أهم الإجراءات والشروط المتبعة من طرف وكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ونفس الإجراءات تطبق عن باقي وكالات الدراسة.

المطلب الأول : عرض أهم الإجراءات وشروط الوكالات.

نتطرق إلى أهم الشروط والإجراءات لوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، أما بالنسبة للهيئات الباقية التي أتبعتها الدولة من أجل تقليل من نسبة البطالة وتوفير مناصب شغل من خلال دعم بالتمويل لإنشاء الم.ص.م، حيث أنها تتبع نفس خطوات وإجراءات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

الفرع الأول : أهم الإجراءات المتبعة من طرف الجهاز الوطني لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ.

يتمثل مجتمع الدراسة للأفراد المستفيدة من وكالة ANSEJ للحصول على الدعم المالي والفني لإنشاء مشاريعهم ومؤسساتهم الخاصة.

✍ **الجانب الفني** : يتمثل في مراحل إنشاء الم.ص.م، والمؤسسات المصغرة.

- **المرحلة الأولى : التسجيل في جهاز الوكالة.**

حيث أنه تتم عملية التمويل من طرف الوكالة على النحو التالي: [1]

- لكي يستفيد الشاب من التمويل والمزايا الممنوحة من طرف الوكالة يجب أن يتراوح سنه مابين 19 و35 سنة (في حالة عمر الشاب بين 30 و30 يجب إدخال شريك أقل من 30 سنة) أيضا يجب عدم انتمائه للنشاط الاجتماعي أن يكون ذو خبرة وكفاءة مهنية.
- عند التحاق الشاب بالوكالة يقوم بملء إستمارة معلومات، ثم يحدد له موعد لحضور حصة جماعية لتكون لذيه فكرة واضحة عن جهاز الوكالة والامتيازات المالية والجبائية التي تقدمها، ثم يتم الانتقال بالشاب إلى الحصة الفردي (قد تكون حصة أو عدة حصص) لإقامة علاقة بينة وبين المرفق يتم من خلالها دراسة المشروع من جميع جوانبه الاقتصادية والمالية وتحديد الاختيارات الرئيسية للمشروع.
- بعد تحضير الملف الإداري (شهادات المؤهلات المهنية، شهادة عدم الاشتراك في الضمان الاجتماعي للأجراء والغير أجراء شهادة عدم الخضوع للضريبة ....)، والملف المالي (الفاتورة الشكلية للعتاد معفية من الرسوم، الفاتورة الشكلية للتأمينات متعددة الأخطار...)، يتم توجيه وتقييمه تقنيا والموافقة عليه من طرف" لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع" المكونة من مديرية الوكالة رئيسا للجنة، أعضاء البنوك المحلية، ممثل عن السجل التجاري، ممثل عن مديرية التجارة والضرائب وغرفة الصناعات، ومديرية التخطيط ومديرية التشغيل.

[1]- محمد الناصر حميداتو، العيد غربي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 5-6.

- بعد قبول اللجنة بتمويل المشروع يتم تبليغ الشاب وتسليمه شهادة التأهيل من طرف الوكالة، ويقوم الشاب المقاول بعدها بإتمام إجراءات السجل التجاري والبطاقة الجبائية وبدفع المساهمة الشخصية ليتم تمويله في حالة التمويل الثنائي، أما في حالة التمويل الثلاثي فيتم توجيه الملف إلى البنك المستقبل ليتم قبولها من طرف لجنة البنك.
- بعد قبول البنك تمويل المشروع يتم تسديد مبلغ ضمان أخطار القرض البنكي من طرف الشاب المقاول في الحساب المفتوح باسم الصندوق والتي نسبتها 1% من قيمة المشروع، في حالة أقل من 500 مليون سنتيم، و2 % في حالة أكثر من 500 مليون سنتيم.
- يتم معاينة العتاد من طرف الوكالة ثم البنك مع وجود محضر قضائي، ويستفاد الشاب لمدة سنة من التأمين من جميع الأخطار بالنسبة للعتاد المقتني، ويرهن العتاد عن طريق موثق من طرف البنك بالدرجة الأولى ثم الوكالة بالدرجة الثانية.
- يتم منح الشاب المقاول قرار الامتيازات مرحلة الاستغلال وتشمل هذه الامتيازات ما يلي :

✓ إعفاء تام لمدة 3 سنوات إلى 6 سنوات حسب موقع المشروع من الضريبة على الدخل الإجمالي IRG، والضريبة على أرباح الشركات IBS، والرسم على النشاط المهني ATB، على رقم الأعمال TVA (على حسب صيغة المشروع) و الاعفاء من حقوق التسجيل.

✓ الاستفادة من المعدل المنخفض لـ 7% لاشتراكات أصحاب العمل بالنسبة للمرتبات المدفوعة لأجراء المؤسسة.

✓ الإعفاء من رسوم نقل الملكية على الأصول العقارية المحازة للمشروع موضوع دعم الوكالة.

- تبقى المتابعة خلال فترة الاستغلال من طرف مرافقي الوكالة من خلال الزيارات الميدانية.

- **المرحلة الثانية : مسار دراسة المشاريع في الوكالة.**

يتم تمويل المشروع عبر الوكالة بعد المرور بجملة من الخطوات تتمثل فيما يلي: [1]

✍ **الخطوة الأولى** : المحادثات الجماعية (التوجيه).

وفيما يتم لقاء الشباب الذين يستوفون الشروط السابقة، من خلال جلسة مع مستشار الوكالة لتزويدهم بمعلومات حول مهام الوكالة وكذا توضيح بعض الخطوات لإنشاء المؤسسات المتبعة في إطار الوكالة بالإضافة إلى محتوى الملف التسجيل وكيفية إيداع ملفاتهم.

✍ **الخطوة الثانية** : إعداد الملف الأولي لصاحب المشروع.

يتضمن ملف التسجيل ما يلي :

1. شهادتان أصليتان للميلاد رقم (12).
2. شهادة الإقامة.
3. شهادة عدم الإخضاع للضريبة (Extrait de Role).
4. شهادة الخبرة العلمية أو شهادة فلاح أو شهادة مدرسية وذلك حسب النشاط المختار.
5. طلب خطي موجه لمدير فرع الوكالة (يوضع طبيعة النشاط ومكانه).
6. شهادة إعفاء من الخدمة الوطنية إذا كان سن الشاب يتراوح مابين 19 – 20 سنة.
7. فاتورة شكلية للتأمين على العتاد (المبلغ خارج الرسم).
8. فاتورة شكلية للتأمين على العتاد (مبلغ التأمين بكل الرسوم).

[1]– مطبوعة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع تقرت.

✍ **الخطوة الثالثة** : مراجعة الملفات.

تقوم الوكالة بمراجعة الملفات المدفوعة من حيث مدى مطابقتها مع الشروط الموضوعة والتأكد من أن هذا الشاب الذي يبحث عن التمويل من خلال حصول الوكالة على شهادة عدم الانتماء (من طرف الصندوق للضمان الاجتماعي للإجراء CNAC أو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS).

✍ **الخطوة الرابعة** : تقييم الملف.

1. المحادثة الفردية : فيها يتم مناقشة أصحاب الملفات بشكل فردي مع الإدارة للتأكد من مهارات الشاب وتحضير نفسيا للقاء لجنة المناقشة من حيث إعطاء معلومات عن اللجنة وكيفية المناقشة والأسئلة المتوقعة طرحها عليه.
2. اللجنة المحلية والمالية : أسست هذه اللجنة من طرف الوالي لاتخاذ قرار موافقة أو رفض أو تأجيل (إعادة النظر) الملفات.

✍ **الخطوة الخامسة** : التكوين القانوني للمؤسسة.

بعد موافقة اللجنة تقوم الوكالة بتكوين المؤسسة قانونيا من خلال حصول الشاب على السجل التجاري، أو بطاقة حرفي، أو بطاقة فلاح وذلك حسب طبيعة النشاط الممارس بالإضافة إلى حصوله على البطاقة الجبائية.

✍ **الخطوة السادسة** : فتح حساب بنكي.

يتم تحويل الملف إلى البنك بعد الاشتراك في صندوق ضمان القروض وذلك للحصول على موافقة مبدئية من طرف البنك لمنح القروض، بعده يتم فتح حساب بنكي للشاب لإيداع مساهمته الشخصية كمرحلة أولى، وفي المرحلة الثانية تقدم الوكالة للشاب كل من الاعتماد، شهادة الانخراط في صندوق الضمان ودفتر الشروط، وفي نفس الوقت يتم إيداع نسبة مساهمتها في الحساب البنكي للشاب.

وكمرحلة أخيرة ينقل الملف (الاعتماد شهادة الانخراط في صندوق الضمان، دفتر الشروط) إلى البنك لتودع هي الأخرى نسبة مساهمتها في الحساب، ثم يخضع الشاب لتكوين في مجال نشاط مشروعه وتختلف المدة من نشاط لأخر.

الفرع الثاني : صيغ التمويل التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب .

للتمويل صيغتين يتمثلان في التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي وسوف نوضح ذلك من خلال الجداول التالية:

أولا – الهيكل المالي للتمويل الثنائي : ويتمثل المساهمة الشخصية لصاحب المؤسسة والقرض بدون فائدة المقدمة من طرف الوكالة إضافة إلى القرض البنكي، وهذا النوع من التمويل يحمل نوعين :

الجدول رقم (2-1) : الهيكل المالي لتمويل الثنائي .

المستوى	قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	نسبة القرض الممنوح من الوكالة
1	أقل من 5.000.000دج	%75	%25
2	ما بين 5.000.000دج و 10.000.000	%80	%20

المصدر : من إعداد الطالبة من خلال بيانات مقدمة من البنك.

ثانيا – الهيكل المالي للتمويل الثلاثي : في هذا النوع من التمويل فإن المساهمة هي عبارة عن المساهمة المالية للشاب أو الشباب أصحاب المؤسسات بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عن طريق قرض بدون فائدة طويل المدى وأيضا قرض بنكي.

الجدول رقم (2-2) : **الهيكل المالي لتمويل الثلاثي.**

المستوى	قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض البنكي
1	أقل من 5.000.000 دج	%1	29%	70%
2	ما بين 5.000.000 دج و10.000.000دج	%2	28%	70%

المصدر من إعداد الطالبة من خلال بيانات مقدمة من البنك.

كما تقدم الوكالة مجموعة من الإعانات و الامتيازات الجبائية نستعرضها فيما يلي :

✍ **الإعانات المالية** : تشمل مرحلتين نتطرق لها على النحو التالي[1] :

❖ **في مرحلة الإنشاء** : تتمثل الإعانات المالية فيما يلي :

- القرض بدون فائدة : وهو قرض على المدى الطويل تمنحه الوكالة.
- التخفيض من نسبة الفائدة على القرض البنكي : في إطار التمويل الثلاثي تدفع الوكالة جزءا من الفوائد على القروض البنكية ويتباين مستوى التخفيض حسب طبيعة وموقع النشاط.

✍ **الامتيازات الجبائية** : – الإعفاء من TVA.

- تخفيض من نسبة التعريفة الجمركية بالنسبة لمعدات التجهيز المستورة الى نسبة 5%.
- الإعفاء من حقوق نقل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة.

❖ **مرحلة الاستغلال** :

- الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة 3 سنوات بداية من انطلاق النشاط.
- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات وعلى الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسة.

[1]– مطبوعة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع تقرت.

وسوف نوضح في الجدول التالي أهم الفروقات والتشابه في كل من الهيئات.

الجدول رقم (2-3) : أهم الفروقات والتشابه بين الهيئات.

الهيئات	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
ANSEJ	_ نفس الإجراءات السابقة.	_ الاختلاف من حيث شروط (السن من بين (19) و(35) سنة ويمدد بالنسبة لمسير المؤسسة شرط بلوغ سن الاربعين (40) سنة في الحالة التي يخلق فيها الاستثمار ثلاثة مناصب شغل بما في دالك الشبان المشتركون في المؤسسة). _ الاختلاف من حيث المبلغ حيث يوجد نوعين : 1- تمويل ثنائي من 100.000 إلى 500.000دج. 2- تمويل ثلاثي أكبر من 500.000دج.
ANGEM	_ نفس الإجراءات السابقة.	_ الاختلاف من حيث شروط (السن من 18 فما فوق). _ الاختلاف من حيث المبلغ أي لا يتجاوز مبلغ المشروع 000 000 1 دج.).
CNAC	_ نفس الإجراءات السابقة.	_ الاختلاف من حيث شروط (السن يتراوح ما بين 35 الى 50 سنة.). _ الاختلاف من حيث المبلغ حيث يوجد نوعين : 1- تمويل ثنائي من 100.000 إلى 500.000دج. 2- تمويل ثلاثي أكبر من 500.000دج.

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات مقدمة من البنك .

المطلب الثاني : الطرق المستخدمة .

أولا – منهج الدراسة :

استخدمت في هذه الدراسة المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف ظاهرة من الظواهر للوصل إلى أسباب هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها وأسبابها ومسبباتها واستخلاص النتائج لتعميمها، وهذا المنهج هو الأنسب للدراسة الحالية حيث قمنا بوصف تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحللنا العوامل التي لها تأثير في دور كل من الوكالات الوطنية على مستوى منطقة تقرت في تمويل الم.ص.م والمساهمة التي تنشطها كما ونوعا.

ثالثا– مجتمع الدراسة.

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الم.ص.م التي إستفادت من برامج التمويل المهيكل من طرف الدولة عن طريق كل من ANSEJ؛ CNAC؛ ANJEM عن طريق البنك الوطني الجزائري BNA فرع تقرت.

ثانيا – عينة الدراسة.

تتمثل عينة الدراسة في جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أنشأت ومولت منذ إنشاء كل من ANSEJ سنة 1996م وANGEM سنة 2004 م و CNAC سنة 1994 م، الممولة عن طريق وكالات الدراسة مع البنك الوطني الجزائري أي تمويل ثلاثي، إلى غاية 30 فيفري 2015، وذلك نظرا لتوفر المعلومات المحينة من طرف الوكالة على المستوى المحلي لمنطقة تقرت خلال الفترة المذكورة.

ثالثا – الأساليب الإحصائية المستخدمة.

تم بهذه الدراسة استخدام أسلوب النسب المئوية والمتوسط الحسابي وذلك على ضوء طبيعة الدراسة وأهدافها، حيث تم الإستعانة ببرامج Excel لتجميع البيانات المحصلة عليها وتبويبها وتحليلها.

المبحث الثاني : إنشاء مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التمويل المهيكل من طرف الدولة.

نستعرض في هذا الجزء أهم ما توصلنا إليها من معطيات من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري، بداية من عرض المعطيات وتحليلها إلى غاية الخروج من نتائج ومناقشتها من خلال مقارنتها بدراسات السابقة لدينا.

المطلب الأول : عرض المعطيات و تحليلها.

نستعرض في هذا الجزء أهم مساهمات الوكالات الوطنية الثلاثة عن طريق البنك الوطني الجزائري لمنطقة تقرت في تمويل الم.ص.م، بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري، من خلال تصنيف المساهمات حسب القطاعات وحسب الجنس وحسب المؤهل المتحصل عليه كل فرد.

الفرع الأول : المؤسسات المنشأة في إطار تمويل المهيكل من طرف وكالة ANSEJ .

وضعية الملفات الاجمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة الممولة تمويل ثلاثي عن طريق ANSEJ وبنك الوطني الجزائري لمنطقة تقرت.

أولا- الوضعية بحسب القطاع : الجدول رقم (2-4) : يوضح توزيع الملفات الوكالة بحسب القطاع الوحدة : مليون دينار M DA

طبيعة النشاط	العدد	تكلفة المشروع	القرض البنكي المرخص	القرض المصرح به	مبلغ الضمانات	طبيعة الضمانات		دين مستحق الآجال غير المسدد	دين متعثر	دين منعدم السداد	تحصيل الدين		باقي القرض
						رع	ص ض				ودي	صندوق الضمان	
النقل	**106**	294	207	207	264.6	264.6	144.9	8	30	4	0	0	119
الصناعة	**18**	93	61	61	83.7	83.7	42.7	4	14	0	0	0	40
مقاول بناء	**44**	243	169	169	218.7	218.7	118.3	21	28	0	0	0	98
خدمات	**88**	397	281	280	357.3	357.3	196.7	22	32	0.6	0	0	203
المجموع	**237**	1027	718	717	11537036		502	55	104	4.6	0	0	460

المصدر : معطيات محينة لسنة **2015** المقدمة من طرف الوكالة الوطنية للبنك الوطني الجزائري لمنطقة تقرت من نشأت ANSEJ سنة **1996** إلى غاية فيفري **2015**

ملاحظة :

رع : رهن حيازي للعتاد.

ص ض : صندوق الضمان (70 % من قرض البنك).

ثانيا– الوضعية الحالية :

الجدول رقم (2-5) : يوضح الوضعية الحالية للملفات المدروسة.

الوكالة	عدد الملفات الموضوعة	عدد الملفات		عدد الملفات في الدراسة	عدد مناصب الشغل المعروضة أو المتوفرة
		المقبولة	المرفوضة		
البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت	252	242	0	10	350

المصدر : من إعداد الطالبة بناء عن معلومات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت

ثالثا – وضعية الملفات المقبولة :

الجدول رقم (2-6) : يوضح وضعية الملفات المقبولة من طرف الوكالة .

الوحدة : مليون دينار M DA

الصناعة			مقاولة بناء			الخدمات			النقل			نشاطات أخرى		
التكلفة الإجمالية للمشاريع	القرض الممنوح الإجمالي	عدد مناصب الشغل المتوفرة	التكلفة الإجمالية للمشاريع	القرض الممنوح الإجمالي	عدد مناصب الشغل المتوفرة	التكلفة الإجمالية للمشاريع	القرض الممنوح الإجمالي	عدد مناصب الشغل المتوفرة	التكلفة الإجمالية للمشاريع	القرض الممنوح الإجمالي	عدد مناصب الشغل المتوفرة	التكلفة الإجمالية للمشاريع	القرض الممنوح الإجمالي	عدد مناصب الشغل المتوفرة
93	66	55	243	172	80	293	206	105	397	281	110	0	0	0

المصدر : من إعداد الطالبة بناء عن معلومات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت

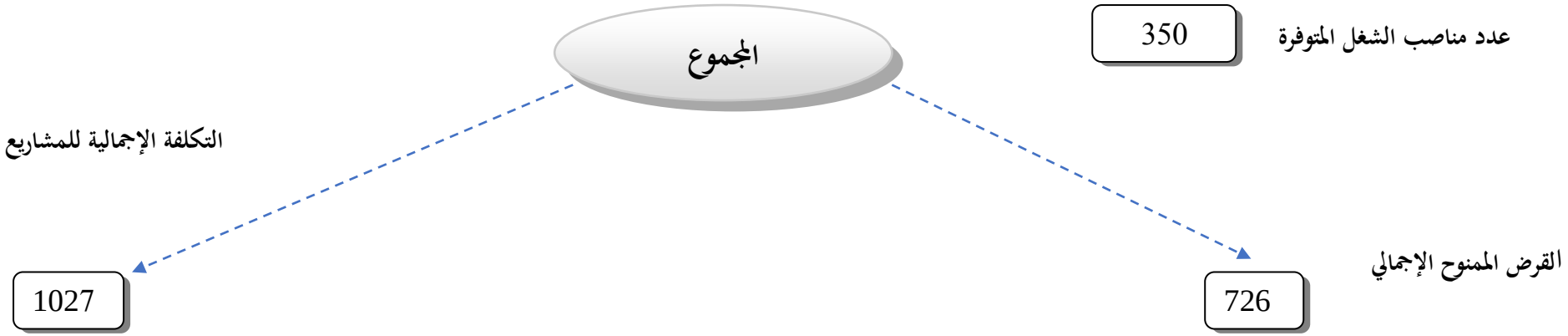

التحليل

من خلال الجداول السابقة رقم(2-4)(2-5)(2-6) يتضح لنا أن ANSEJ قد أنشأت 237 مؤسسة بمبلغ يقدر بـ726 مليون دينار جزائري، منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب إلى غاية فيفري 2015 موزعين بحسب القطاعات كما يلي:

في **المرتبة الأولى** نشاط النقل بعدد أكبر والمقدر بـ 106 مؤسسة، وذلك لارتفاع مردودية المشروع وسهولة الإجراء والربح السريع، فكانت قيمة القروض الممولة من أجل إنشاء المؤسسات تقدر بـ 281 مليون دج وعليه تمكنت من خلال ذلك توفير 118 منصب شغل.

وفي **المرتبة الثانية** نشاط الخدماتي والذي يقدر بـ 88 مؤسسة منشأة، وهو نشاط يضم العديد من الأنشطة المختلفة أغلبها خاص بكراء السيارات والمعدات، فكانت قيمة القروض الممولة من أجل إنشاء المؤسسات تقدر بـ 206 مليون دج وعليه تمكنت من خلال ذلك توفير 105 منصب شغل.

وفي **المرتبة الثالثة** نشاط البناء الذي يقدر بـ 44 مؤسسة، وعليه كانت قيمة القروض الممولة من أجل إنشاء المؤسسات تقدر بـ172 مليون دج فا تمكنت من خلال ذلك توفير 80 منصب شغل.

وفي **المرتبة الرابعة** قطاع الصناعة الذي كان أقل نسبة والذي يقدر بـ 18 مؤسسة منشأة، فكانت قيمة القروض الممولة من أجل إنشاء المؤسسات تقدر بـ 66 مليون دج وعليه تمكنت من خلال ذلك توفير 55 منصب شغل.

ويمكن تلخيص حجم المؤسسات المنشأة من خلال التمويل المهيكل من طرف الوكالة التشغيل والشباب والبنك لوكالة تقرت.

الشكل رقم (2-1) : توزيع المؤسسات بحسب القطاع من طرف ANSEJ

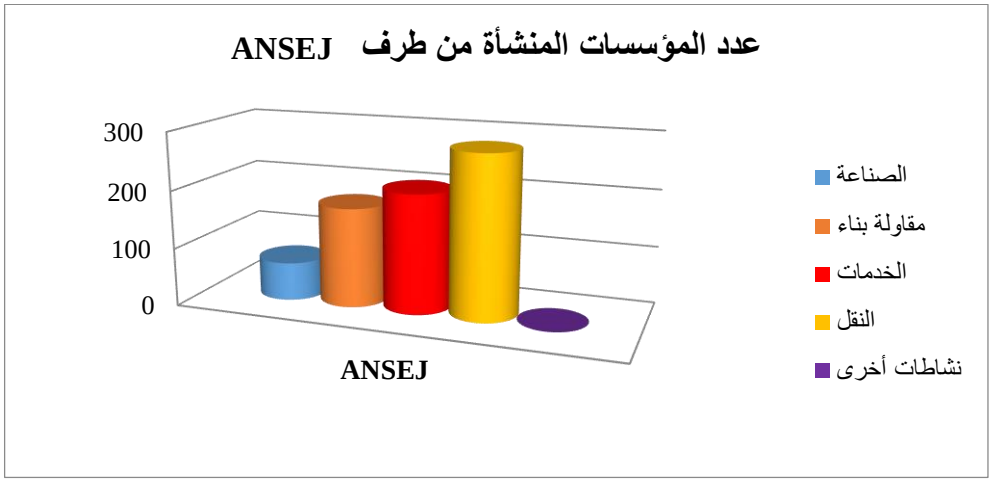

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الجدول السابق.

- وعليه من خلال الجدول رقم (2-6) الذي يوضح اجمالي التمويل للمؤسسات الممولة من طرف الوكالة، والتي كانت مقسمة بحسب القطاعات، من سنة 1996 سنة إنشاء الوكالة إلى غاية نهاية فيفري لسنة 2015، والشكل التالي يوضح مقدار اجمالي التمويل الثلاثي للمؤسسات الممولة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت، والوكالة الوطنية لتشغيل الشباب فرع تقرت، موزعة بحسب تمويل تطور القطاعات.

الشكل رقم (2-2) : يوضح إجمالي التمويل الثلاثي للبنك والوكالة ANSEJ

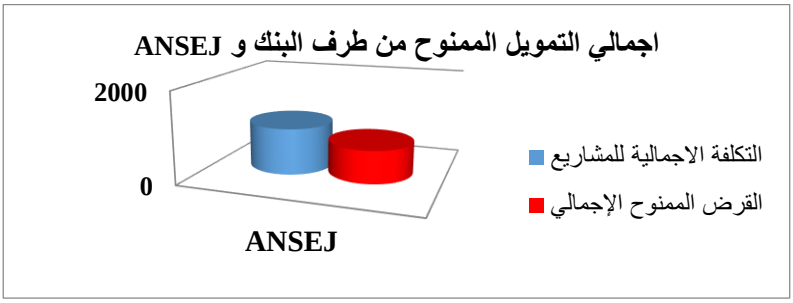

المصدر: من إعداد الطالبة.

الفرع الثاني : المؤسسات المنشأة في إطار تمويل المهيكل من طرف وكالة ANGEM .

وضعية الملفات الاجمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة الممولة تمويل ثلاثي عن طريق ANGEM وبنك الوطني الجزائري لمنطقة تقرت

أولا- الوضعية بحسب القطاع : الجدول رقم **(2-7)** : يوضح توزيع الملفات الوكالة بحسب القطع الوحدة : مليون دينار **M DA**

طبيعة النشاط	العدد	تكلفة المشروع	القرض البنكي المرخص	القرض المصرح به	مبلغ الضمانات	طبيعة الضمانات		دين مستحق الآجال غير المسدد	دين متعثر	دين صعب السداد	تحصيل الدين		باقي القرض (حسن)
						رع	ص ض				ودي	صندوق الضمان	
النقل	**04**	3	2	2	3	3	1.4	0	0	0	0	0	2
الصناعة	**0**	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مقاول بناء	**0**	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
خدمات	**10**	2	2	1	2	2	1.4	0	0	1	0	0	0
المجموع	**14**	5	4	3	5	5	2.8	0	0	1	0	0	2

المصدر : معطيات محينة لسنة 2015 المقدمة من طرف الوكالة الوطنية للبنك الوطني الجزائري لمنطقة تقرت من2004 الى غاية فيفري 2015

ملاحظة :

رع : رهن حيازي للعتاد.

ص ض : صندوق الضمان (70 % من قرض البنك).

ثانيا– الوضعية الحالية :

الجدول رقم (2-8) : يوضح الوضعية الحالية للملفات المدروسة من طرف الوكالة

الوكالة	عدد الملفات الموضوعة	عدد الملفات		عدد الملفات في الدراسة	عدد مناصب الشغل المعروضة أو المتوفرة
		المقبولة	المرفوضة		
البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت	113	13	98	2	19

المصدر : من إعداد الطالبة بناء عن معلومات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت

ثالثا – وضعية الملفات المقبولة :

الجدول رقم (2-9) : يوضح وضعية الملفات المقبولة من طرف الوكالة

الوحدة : مليون دينار M DA

الصناعة			مقاولة بناء			النقل			الخدمات			نشاطات أخرى		
التكلفة الإجمالية للمشاريع	القرض الممنوح الإجمالي	عدد مناصب الشغل المتوفرة	التكلفة الإجمالية للمشاريع	القرض الممنوح الإجمالي	عدد مناصب الشغل المتوفرة	التكلفة الإجمالية للمشاريع	القرض الممنوح الإجمالي	عدد مناصب الشغل المتوفرة	التكلفة الإجمالية للمشاريع	القرض الممنوح الإجمالي	عدد مناصب الشغل المتوفرة	التكلفة الإجمالية للمشاريع	القرض الممنوح الإجمالي	عدد مناصب الشغل المتوفرة
0	0	0	0	0	0	3	2	6	2	3	9	1	2	4

المصدر : من إعداد الطالبة بناء عن معلومات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت

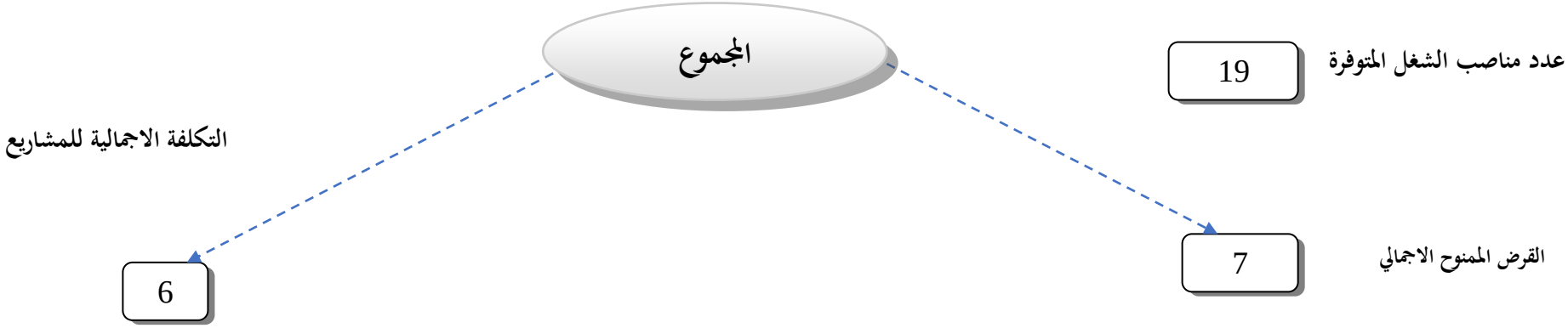

التحليل :

من خلال الجداول السابقة رقم (2-7)(2-8)(2-9) يتضح لنا ان ANGEM قد أنشأت 14 مؤسسة بمبلغ يقدر بـ 7 مليون دينار جزائري، منذ إنشاء الوكالة التسيير القرض المصغر إلى غاية فيفري 2015 موزعين بحسب القطاعات كما يلي :

في **المرتبة الأولى** نشاط الخدماتي والذي يقدر بـ 10 مؤسسات منشأة، وهو نشاط يضم العديد من الأنشطة المختلفة أغلبها خاص بكراء السيارات والمعدات، فكانت قيمة القروض الممنوحة الممولة من أجل إنشاء المؤسسات تقدر بـ3 مليون دج وعليه تمكنت من خلال ذلك توفير 9 مناصب شغل.

وفي **المرتبة الثانية** نشاط النقل والمقدر بـ 4 مؤسسات منشأة، بسبب ارتفاع مردودية المشروع وسهولة الإجراء لامتلاكهم رخصة السياقة، فكانت قيمة القروض الممولة من أجل إنشاء المؤسسات تقدر بـ 2 مليون دج وعليه تمكنت من خلال ذلك توفير 6 مناصب شغل.

وفي **المرتبة الثالثة** أنشطة أخرى فكانت قيمة القروض الممولة من أجل إنشاء المؤسسات تقدر بـ 2 مليون دج فا تمكنت من خلال ذلك توفير 4 مناصب شغل.

أما في قطاع البناء والصناعة فلم تمول الوكالة أي مؤسسة.

ويمكن تلخيص حجم المؤسسات المنشأة من خلال التمويل المهيكل من طرف الوكالة القرض المصغر والبنك لوكالة تقرت، في الشكل التالي.

الشكل رقم (2-3) : توزيع المؤسسات بحسب القطاع من طرف ANGEM.

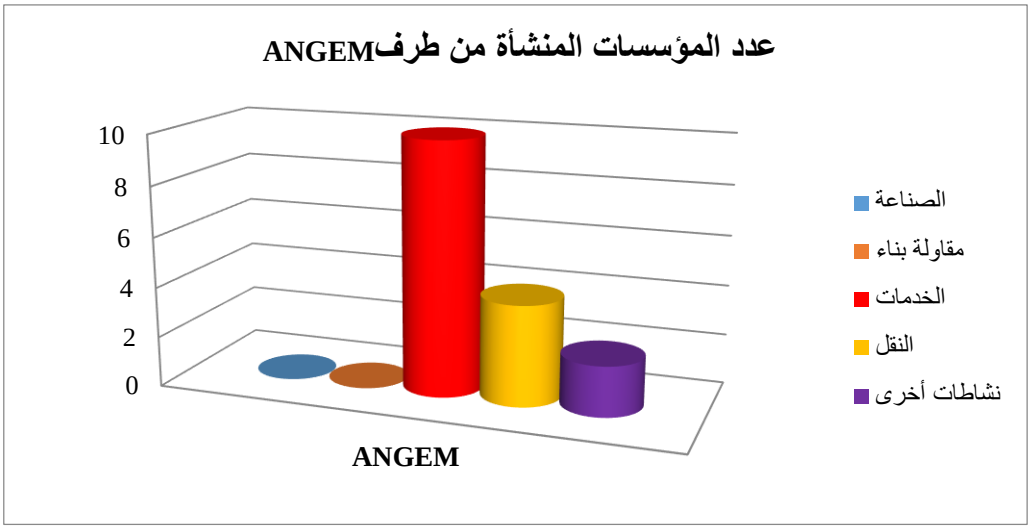

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الجدول السابق.

- وعليه من خلال الجدول رقم (2-9) الذي يوضح اجمالي التمويل للمؤسسات الممولة من طرف الوكالة، والتي كانت مقسمة بحسب القطاعات، من سنة 2004 سنة إنشاء الوكالة إلى غاية نهاية فيفري لسنة 2015، والشكل التالي يوضح مقدار اجمالي التمويل الثلاثي للمؤسسات الممولة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت، ووكالة تسيير القرض المصغر فرع تقرت موزعة بحسب تمويل تطور القطاعات.

الشكل رقم (2-4) : يوضح اجمالي التمويل الثلاثي للبنك والوكالة ANGEM

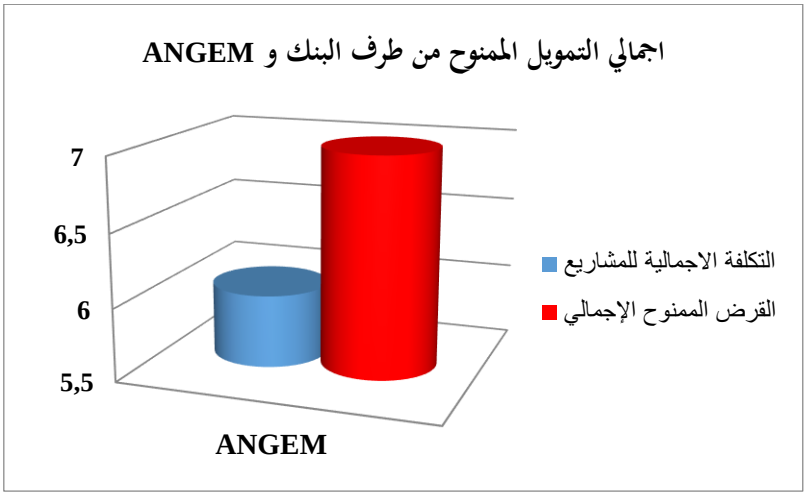

المصدر: من إعداد الطالبة

الفرع الثالث : المؤسسات المنشأة في إطار تمويل المهيكل من طرف وكالة CNAC .

وضعية الملفات الاجمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة الممولة تمويل ثلاثي عن طريق CNAC وبنك الوطني الجزائري لمنطقة تقرت

أولا- الوضعية بحسب النشاط : **الجدول رقم (2-10) : يوضح توزيع الملفات الوكالة بحسب القطاع** **الوحدة : مليون دينار M DA**

طبيعة النشاط	العدد	تكلفة المشروع	القرض البنكي المرخص	القرض المصرح به	مبلغ الضمانات	طبيعة الضمانات		دين مستحق الآجال غير المسدد	دين متعثر	دين صعب السداد	تحصيل الدين		باقي القرض
						رع	ص ض				ودي	صندوق الضمان	
النقل	**10**	32	21	21	27.9	27.9	14.7	3	6	0	0	0	11
الصناعة	**0**	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مقاول بناء	**9**	25	15	15	22.5	22.5	10.6	0	5	0	0	0	7
خدمات	**16**	85	59	59	76.5	76.5	59.7	2	0	0	0	0	56
المجموع	**35**	142	95	95	126.9	126.9	85	5	11	0	0	0	74

المصدر : معطيات محينة لسنة 2015 المقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لمنطقة تقرت من 1994 الى غاية فيفري 2015

ملاحظة :

رع : رهن حيازي للعتاد .

ص ض : صندوق الضمان (70 % من قرض البنك) .

ثانيا– الوضعية الحالية

الجدول رقم (2-11) : يوضح الوضعية الحالية للملفات المدروسة من طرف الوكالة

الوكالة	عدد الملفات الموضوعة	عدد الملفات		عدد الملفات في الدراسة	عدد مناصب الشغل المعروضة أو المتوفرة
		المقبولة	المرفوضة		
البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت	39	35	0	4	54

المصدر : من إعداد الطالبة بناء عن معلومات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت

ثالثا – وضعية الملفات المقبولة :

الجدول رقم (2-12) : يوضح وضعية الملفات المقبولة من طرف الوكالة

الوحدة : مليون دينار M DA

الصناعة			مقاولة بناء			النقل			الخدمات			نشاطات أخرى		
التكلفة الإجمالية للمشاريع	القرض الممنوح الإجمالي	عدد مناصب الشغل المتوفرة	التكلفة الإجمالية للمشاريع	القرض الممنوح الإجمالي	عدد مناصب الشغل المتوفرة	التكلفة الإجمالية للمشاريع	القرض الممنوح الإجمالي	عدد مناصب الشغل المتوفرة	التكلفة الإجمالية للمشاريع	القرض الممنوح الإجمالي	عدد مناصب الشغل المتوفرة	التكلفة الإجمالية للمشاريع	القرض الممنوح الإجمالي	عدد مناصب الشغل المتوفرة
0	0	0	25	13	9	31	22	10	85	60	16	0	0	0

المصدر : من إعداد الطالبة بناء عن معلومات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت

التحليل :

من خلال الجداول السابقة رقم (2-10)(2-11)(2-12) يتضح لنا ان **CNAC** قد أنشأت 35 مؤسسة بمبلغ يقدر بـ 95 مليون دينار جزائري، منذ إنشاء والوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة إلى غاية فيفري 2015 موزعين بحسب القطاعات كما يلي:

في **المرتبة الأولى** نشاط الخدماتي والذي يقدر بـ 16 مؤسسة منشأة، وهو نشاط يضم العديد من الأنشطة المختلفة أغلبها خاص بكراء السيارات والمعدات، فكانت قيمة القروض الممولة من أجل إنشاء المؤسسات تقدر بـ 60 مليون دج وعليه تمكنت من خلال ذلك توفير 16 منصب شغل.

وفي **المرتبة الثانية** ي نشاط النقل المقدر بـ 10 مؤسسات منشأة، وذلك لارتفاع مردودية المشروع وسهولة الإجراء والربح السريع، فكانت قيمة القروض الممولة من أجل إنشاء المؤسسات تقدر بـ 22 مليون دج وعليه تمكنت من خلال ذلك توفير 10 منصب شغل.

وفي **المرتبة الثالثة** نشاط البناء الذي يقدر بـ 9 مؤسسات منشأة، وعليه كانت قيمة القروض الممولة من أجل إنشاء المؤسسات تقدر بـ 13 مليون دج فا تمكنت من خلال ذلك توفير 9 مناصب شغل.

أما الصناعة فإن الوكالة لم تمول هذا القطاع ولم يتم من خلالها إنشاء أي مؤسسة.

وعليه يمكن تلخيص حجم المؤسسات المنشأة من خلال التمويل المهيكل من طرف صندوق البطالة والبنك لوكالة تقرت.

الشكل رقم (2-5) : توزيع المؤسسات بحسب القطاع من طرف CNAC

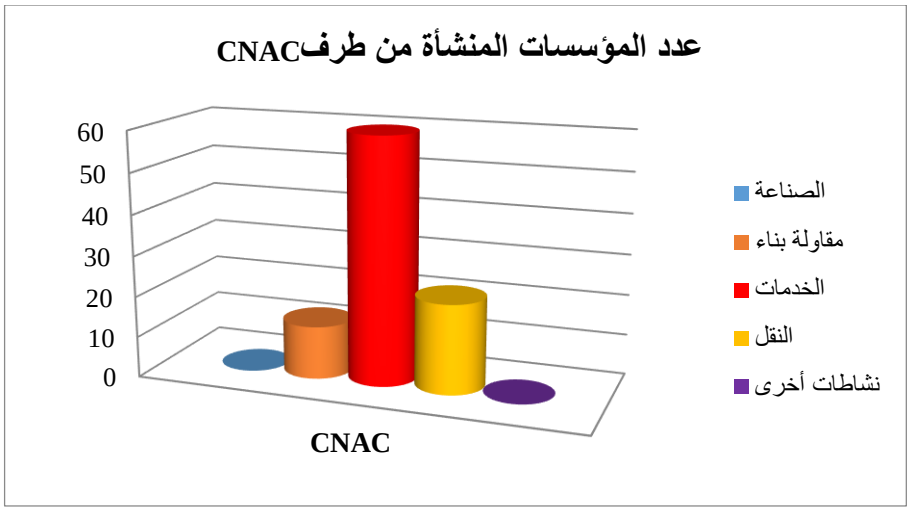

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول السابق.

- وعليه من خلال الجدول رقم (2-12) الذي يوضح اجمالي التمويل للمؤسسات الممولة من طرف الوكالة، والتي كانت مقسمة بحسب القطاعات، من سنة 1994 سنة إنشاء الوكالة إلى غاية نهاية فيفري لسنة 2015، والشكل التالي يوضح مقدار اجمالي التمويل الثلاثي للمؤسسات الممولة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت، ووكالة الوطنية للتأمين عن البطالة فرع تقرت موزعة بحسب تمويل تطور القطاعات.

الشكل رقم (2-6) : يوضح إجمالي التمويل الثلاثي للبنك والوكالة CNAC

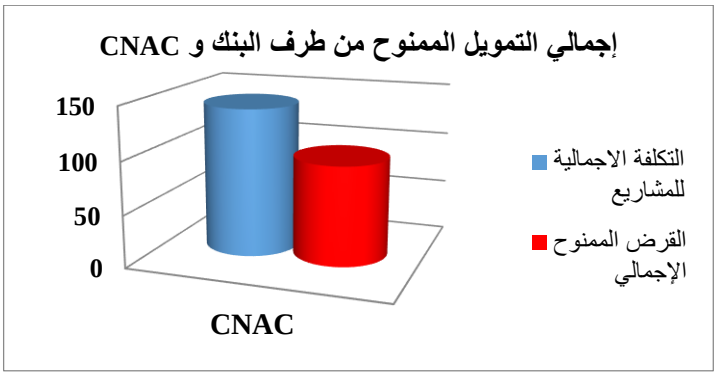

المصدر : من إعداد الطالبة.

المطلب الثاني : أثر التمويل المهيكل في إنشاء الم.ص.م من طرف البنك عن طريق الوكالات.

أولا – دراسة المؤسسات الممولة من طرف الوكالات والبنك .

من خلال ما قامت به الدولة من مشاريع بغرض تشجيع الاستثمار وخلق العديد من الهيئات من أجل نفس السبب، وعليه من خلال دراستنا لمجموعة من الملفات في تقييم المؤسسات الممولة من طرف الهياكل قمنا بتعيين بعض المعايير الأساسية لمعرفة الوضعية الحقيقية لهم وتم تلخيصها في الجدول التالي :

الجدول رقم (2-13) : **يمثل توزيع المؤسسات بحسب الحجم والموارد الممولة عن طريق الوكالات** **الوحدة : مليون دينار M DA**

الهيئات	بحسب الحجم	بحسب جدول النتائج		بحسب الموارد		بحسب الاستخدام	
	العمال	رقم الأعمال	القيمة المضافة	راس المال	المديونية	الاستثمارات	رأس مال العامل
ANSEJ	350	لا شيء	لا شيء	1% - 2%	99%-98%	90%-95%	5%- 10%
ANGEM	19	لا شيء	لا شيء	1%	99%	95%	5%
CNAC	54	لا شيء	لا شيء	1% - 2%	99%-98%	90%-95%	5%- 10%

المصدر : من إعداد الطالبة بناء عن معلومات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت .

ملاحضة : رأس مال العامل مخصص لتمويل مصاريف التأسيس ومصاريف التامين على القرض والعتاد .

التحليل :

من خلال الجدول رقم **(2-13)** الذي يمثل توزيع المؤسسات بحسب الحجم والموارد الممولة عن طريق الوكالات، فإن بالنسبة للمؤسسات التي مولت في إطار وكالة ANSEJ تقدر بـ 237 مؤسسة مصغرة مما قامت بخلق 350 منصب شغل أي تتراوح مابين منصب إلى منصبين في المؤسسة الواحدة، ويتراوح حجم التمويل الذاتي لكل مؤسسة من 1 % إلى 2 % من كلفة المشروع ومقابلة لنسبة مديونية تتراوح مابين 99% و 98% والذي يخالف القواعد الأساسية لمنح القرض (التمويل) ويجعلها مؤسسات مصغرة أو متناهية الصغر مدينة أي تشكل عبء على حجم موارد البنك والوكالة، كما يلاحظ أن احتياج إلى رأس مال العامل ضعيف جدا والمتراوح مابين 5% و 10% والذي لا يغطي تكاليف الاستغلال وهذه النسب موجهة إلى مصاريف تغطية التأمين وخلق المؤسسة.

كما يلاحظ إلى المعايير المحددة لرقم الأعمال والقيمة المضافة غير مصرح بها بسبب تحويل أو استعمال الأموال المقبوضة (رقم الأعمال) إلى حسابات بنكية أخرى أو صرفها لحسابه الشخصي.

أما بالنسبة للمؤسسات التي مولت عن طريق وكالة ANGEM والتي تقدر بـ 14 مؤسسة مصغرة مما قامت بخلق 19 منصب شغل أي تتراوح مابين منصب إلى منصبين في المؤسسة الواحدة، ويتراوح حجم التمويل الذاتي لكل مؤسسة بـ 1% من كلفة المشروع ومقابلة لنسبة مديونية تتراوح 99%، والذي يخالف هو أيضا القواعد الأساسية لمنح القروض ويجعلها مؤسسات مصغرة مدينة أي تشكل عبء على حجم موارد البنك والوكالة، كما يلاحظ أن احتياج إلى رأس مال العامل ضعيف جدا يقدر بـ 5%، والذي لا يغطي تكاليف الاستغلال وهذه النسب موجهة إلى مصاريف تغطية التأمين وخلق المؤسسة .

أما بالنسبة للمؤسسات التي مولت عن طريق وكالة CNAC والتي تقدر بـ 35 مؤسسة مصغرة مما قامت بخلق 54 منصب شغل أي تتراوح مابين منصب إلى منصبين في المؤسسة الواحدة ، ويتراوح حجم التمويل الذاتي لكل مؤسسة من 1% إلى 2 % من كلفة المشروع ومقابلة لنسبة مديونية تتراوح مابين 99% و 98% والذي يخالف القواعد الأساسية لمنح القرض (التمويل) ويجعلها مؤسسات مصغرة أو متناهية الصغر مدينة أي تشكل عبء على حجم موارد البنك والوكالة كما يلاحظ أن احتياج إلى رأس مال العامل ضعيف جدا والمتراوح مابين 5% و 10% والذي لا يغطي تكاليف الاستغلال وهذه النسب موجهة إلى مصاريف تغطية التأمين وخلق المؤسسة .

ومن خلال ما سبق نستنتج أن إنشاء مثل هذه المؤسسات بواسطة هذا التمويل ما هو إلا عبء على الوكالة والبنك خاصة لأن هذا الأخير الذي يأخذ الحصة الأكبر في التمويل والتي يقدر بـ 70 %، وعلى هذا الأساس فإن من بداية إنشاء هذه المؤسسات هم يعتمدون على أموال الغير .

الجدول رقم (2-14) : التمويل بحسب الجنس ومعدل الفائدة من 2009 الى فيفري 2015.

الوكالات	الجنس		معدل الفائدة				
	الذكور	الإناث	وجود معدل الفائدة				عدم وجود معدل الفائدة
			1991	1996	2004	2009	2012
ANSEJ	225	17	12	09	0	83	159
ANGEM	04	02	0	0	08	03	03
CNAC	34	02	0	0	0	17	19
المجموع	263	21	12	09	08	103	181

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت.

التحليل :

من خلال الجدول رقم **(2-14)** نلاحظ من خلال مقارنة من حيث الجنس أن معظم الوكالات التمويل (ANSEJ– CNAC - ANGEM) والذي كان أغلب المتحصلين على هدا التمويل هو من جنس الذكر أما الانثى فكانت لها اقل تمويل، حيث أنه قدر عدد التمويل في وكالة التشغيل والشباب بتقرت بالنسبة لذكور 225 مؤسسة أما الاناث 17 مؤسسة، أما وكالة القرض المصغر فقدر عدد الذكور الممتلكة للمؤسسات تقدر بـ 4 مقارنة بالإناث التي قدر بـ 2، أما وكالة الصندوق الوطني للبطالة فقدر عدد الذكور 34 مؤسسة مستفادة، أما الإناث 2، وبهذا فكانت اجمالي الذكور المستفذين من التمويل أكبر بكثير من الإناث أي يعادل ثلاث اضعاف او اكثر، اجمالي الملفات المستفادة والمشكلة للمؤسسات من جنس الذكور يقدر بـ 263 أما الإناث 21، والشكل البياني يوضح ذلك التباعد .

الشكل رقم (2-7) : رسم بياني يوضح التمويل بحسب الجنس.

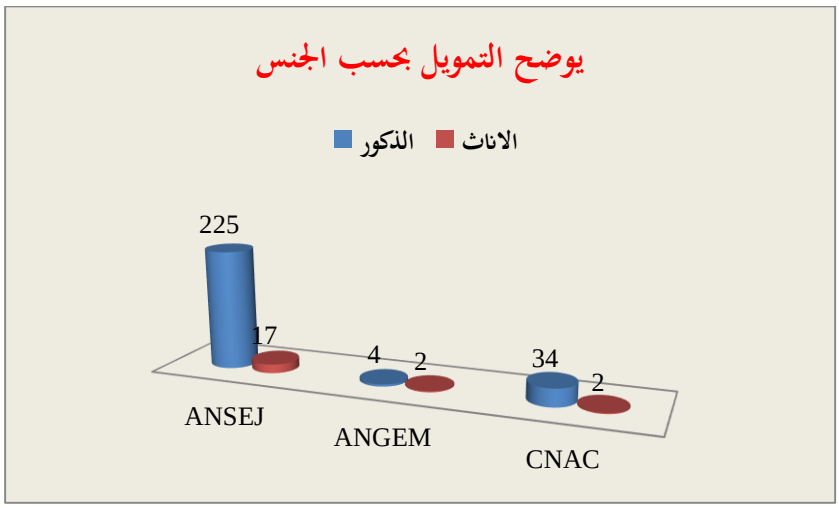

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الجدول السابق .

في نفس الجدول السابق نلاحظ أن قيمة التمويل كانت مختلفة وذلك بحسب المراسيم الصادرة والمتجددة حسب الدستور، وحسب معدل الفائدة المفروض، فإنه في سنة 1991، والتي تدعى بالتعاونيات أي قبل صدور قانون رسمي انشاء وكالة التشغيل والشباب فكانت تدعى بالتعاونيات والتي قد مولت ما يعادل 12 ملف أما في سنة 1996 قد تم تأسيس وكالة تشغيل الشباب ANSEJ قد تم تمويل 9 ملفات أي انشاء 9 مؤسسات، ثم يليه صدور المرسوم 2004 والذي تم انشاء وكالة القرض المصغر ANGEM والذي بدورها مولت 8 ملفات، والى غاية سنة 2009 حسب المرسوم الجديد مولت وكالة ANSEJ بـ 83 مؤسسة منشأة، أما ANGEM فمولت 03 مؤسسات، أما CNAC فقد مولت 17 مؤسسة ، وبعد صدور مرسوم في سنة 2012 يقر بإلغاء الفوائد أي يعتبر هدا التمويل قرض حسن فزادا عدد الافراد المقبلين على مثل هد التمويل وعليه فكانت احصائيات الدراسة كما يلي :

- بالنسبة لوكالة تشغيل والشباب ANSEJ، حيث اقبل العديد من الشباب الى الوكالة من اجل التمويل والذي بدورها قد مولت ما يقارب 159 مؤسسة منشأة، والتي كانت تضم أكبر قدر من تمويل، وأكبر عدد من المؤسسات المنشأة مقارنة بالوكالات الأخرى.
- بالنسبة لوكالة القرض المصغر ANGEM، حيث قامت الوكالة بتمويل 3 مؤسسات فقط بدون فائدة.
- أما بالنسبة لوكالة الصندوق الوطني للبطالة CNAC، فقد تم إنشاء 19 مؤسسة بقرض دون فائدة حسب المرسوم.

وفيما سبق يمكن تلخيص ما ذكر في الشكل البياني الموالي الذي يوضح تطور في تمويل لإنشاء المؤسسات الصغيرة، المتوسطة والمصغرة حسب المراسيم الصادرة من الدولة حسب كل سنة.

الشكل رقم (2-8) : يمثل مراحل التمويل بحسب المراسيم الصادرة.

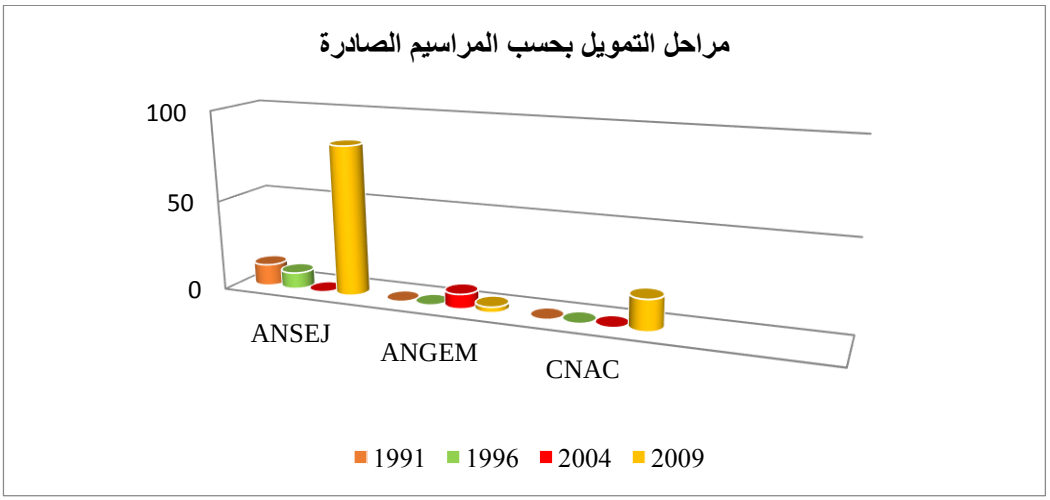

المصدر : من إعداد الطالبة .

الجدول رقم (2-15) : يوضح قيمة التمويل الثلاثي بحسب الجنس الوحدة : مليون دينار M DA

الوكالات	ذكـور	إنـاث
ANSEJ	430	34
ANGEM	5	1
CNAC	79	4
المجموع	514	39

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت .

التحليل :

من خلال الجدول السابق رقم **(2-15)** يوضح أن من خلال مجموع القروض الممولة من طرف جميع الوكالات المأخوذة في الدراسة (CNAC – ANGEM- ANSEJ) ، نلاحظ أن نسبة الذكور التي استفاد من هذا التمويل أكبر من نسبة البنات مقارنة بجميع الوكالات حيث قدرت تمويل المؤسسات لوكالة ANSEJ يقدر بـ 430 مليون دينار للشباب مقارنة بـ 34 مليون دينار للإناث، أما وكالة ANGEM فقدر مبلغ التمويل لشباب بـ 5 مليون دينار مقارنة بـ 1 مليون دينار للإناث، أما وكالة CNAC فقدر مبلغ التمويل لشباب بـ 79 مليون دينار مقارنة بـ 4 مليون دينار جزائري للإناث .

وعليه فكانت نسبة الذكور تقدر بـ 92.95% مقارنة بالإناث 7.05% ويرجع السبب لذلك الى إحتمال تخوف المرأة للجوء إلى مثل هذا التمويل وإنشاء مثل هذه المؤسسات تخوفا من الديون بعكس الرجال الذين ليس لهم أهمية بالديون ولهذا كان السبب أن عدد الذكور أكبر من الإناث، أو يمكن أن تكون لدى الرجال لديهم روح المقاولاتية أكثر من الإناث.

الشكل رقم (2-9) : يوضح عدد القروض الممنوحة مقسمة من حيث الجنس.

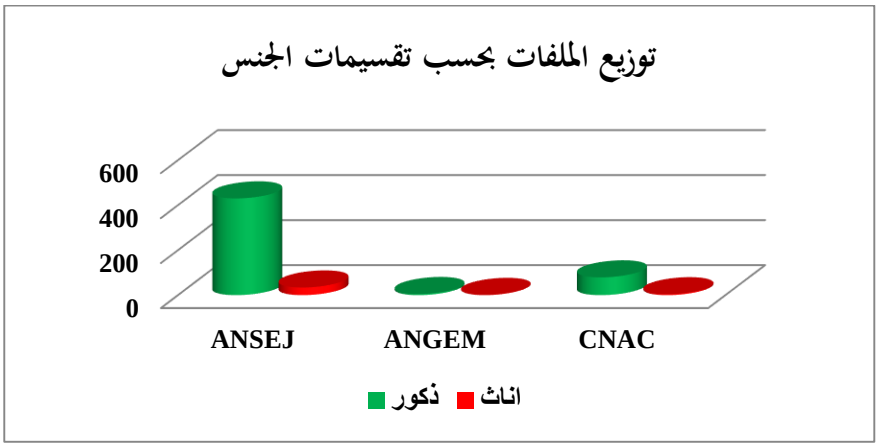

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الجدول السابق .

الجدول رقم (2-16) : يوضح صفة الفئات المتجهة لهذا التمويل بحسب الشهادة من سنة 2009 الى فيفري 2015.

المؤسسة	شهادة جامعية	شهادة تكوين مهني
ANSEJ	20	240
ANGEM	00	07
CNAC	00	36
المجموع	20	283

المصدر : من اعداد الطالبة اعتماد على احصائيات مقدمة من طرف البنك.

التحليل :

من خلال الجدول السابق رقم (2-16) نلاحظ أن النسبة الأكبر الموجهة إلى مثل هذا التمويل وإلى مثل هذه الوكالات هم الأشخاص المتحصلين على شهادة التكوين المهني والمقدر عددهم 283 فرد بمجموع وكالات الدراسة، مقارنة بـ 20 شخص ممول مثل هذا التمويل و المتحصلين على الشهادة الجامعية، أي يقدر نسبة الأفراد المتحصلين على شهادة التكوين والمستفيدين من هذا التمويل بنسبة تقدر بـ 93.40 %، مقارنة بالأفراد المتحصلين على الشهادة الجامعية بنسبة تقدر بـ6.6% وعليه يعود السبب لهذا الفارق الكبير إلا أن الطالب الجامعي بطبعه طالب واعي ولا يتمتع بالمخاطرة والمجازفة بمثل هذه التمويلات وإنشاء مثل هذه المؤسسات التي تكون من بدايتها أموالها أغلبها ديون، ولهذا ا يخاطر بمستقبله ويفضل الربح بطريقة نظامية على عكس الطالب التكوين المهني الذي لا يهمه أمر الديون بقدر ما يهمه الربح السريع ولو على مستقبله، ومن هنا يبرز الاختلاف بين الطالب الجامعي الذي يستعمل عقله بتصرفاته وبأمور حياته ويتجنب كثيرا المخاطرة، على عكس الأخر الذي يريد الوصول إلى القمة بطرق سريعة وبمخاطرة كبيرة، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (2-10) : رسم بياني يوضح التوزيع القرض بحسب الشهادة.

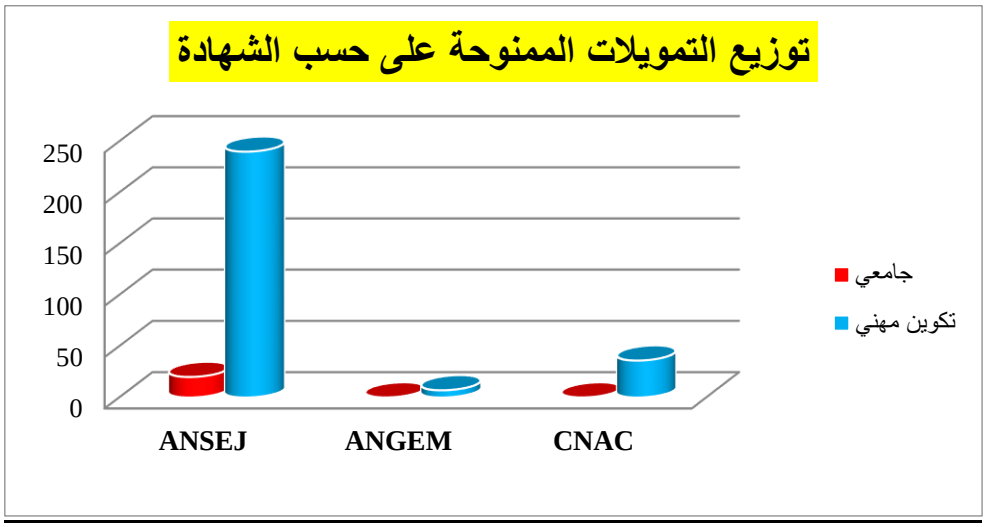

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الجدول السابق.

❖ **دراسة حالة التمويل الثنائي بالنسبة لوكالة ANSEJ من 2009 الى غاية فيفري 2015 :**

جدول رقم (2-17) : يوضح وضعية التمويل الثنائي لـ ANSEJ .

القطاع	العدد	الجنس		الشهادة	
		أنثى	ذكر	شهادة جامعية	تكوين مهني
خدماتي	09	03	06	00	09
صحة	08	03	05	08	00
بناء	01	00	01	00	01
المجموع	**18**	**06**	**12**	**08**	**10**

المصدر : من اعداد الطالبة اعتماد على احصائيات مقدمة من طرف البنك .

التحليل :

من خلال الجدول أعلى رقم **(2-17)** والذي هو في الأصل يوضح عملية التمويل الثنائي وهي دراسة حالة بين وكالة دعم وتشغيل الشباب **ANSEJ** لوكالة تقرت وبين الأفراد المستفيدة مثل هدا التمويل، حيث تم تقييم الملفات الممولة عن طريق هذه الوكالة من حيث معايير وهي القطاع والجنس والشهادة.

- نلاحظ ان قطاع الخدمات والدي كان له الحصيلة الأكبر في التمويل وذلك بسبب تعدد الأنشطة فيه كما نلاحظ أيضا ان العدد الأكبر المستفاد من ذلك هم فئة الذكور 6 ملفات مقابل الإناث التي كان عددهم 3 ملفات، حيث ما يميز هو ان أصحابها لديهم شهادة تكوين المهني، وهنا يبرز أن الأشخاص الحاملين على شهادة التكوين المهني يفضلون الربح السريع لتكوين مستقبلهم مهما كان مقدار المخاطرة.
- أما القطاع الذي يليه والذي اتجه اليه أصحابها وهو قطاع الصحة، وهنا بطبيعة الحال أصحابها لديهم الشهادة الجامعية والذي كان يقدر عددهم 8 ملفات مقسمين على النحو التالي 3 أنثى و5 ذكور، ويلاحظ هنا أيضا نسبة الذكور أكبر من الإناث.
- أما القطاع التالي الذي تلقيا التمويل وهو قطاع البناء، والذي كان ملف واحد فقط وذلك بسبب أنه لابد من صاحب المشروع ان يسدد أكثر من 1% أو 2%، بعكس التمويل الثلاثي.

➢ وعلى هذا الأساس يمكن أن نستنتج أن النسبة الأكبر من الفئة المستفيدة من هذا التمويل هي نسبة الذكور والذي يقدر بـ66.66% من إجمالي التمويل، اما نسبة الإناث تقدر بـ 33.33%، رغم الامتيازات الممنوحة من طرف الدولة لفئة الاناث ورغم الأفكار التي تتميز بها المرأة والتي يمكن أن تكون ناجحة في العديد من المجالات إلا أنها لم تستغل بالقدر الكافي، وهذا يمكن أن يرجع إلى سبب تخوفها من المغامرة بعكس الإنطباع الذي يتميز به الرجل.

ثانيا : تقييم الملفات الممولة بحسب توفير المناصب والمساهمات وزمن التحصيل.

الفرع الأول–تقييم جميع الملفات الممولة من طرف جميع الهيئات الدراسة:

- **تقييم الملفات الممولة من طرف وكالة التشغيل والشباب ANSEJ.**

بناء على الإحصائيات المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري، فقد تم تقييم الملفات الممولة تمويل ثلاثي من طرف البنك ووكالة ANSEJ من حيث عدد المناصب التي تم توفيرها وكذا المساهمات التي يقدمها الفرد والبنك والوكالة ومن خلال ذلك تم تقييم الملفات من حيث استرجاع التمويل عند وقت الإستحقاق، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2-18) : ملخص للوضعية الاجمالية للملفات ANSEJ الوحدة : مليون دينار M DA

عدد الملفات الموضوعة	252
عدد الملفات الممولة	242
عدد المناصب الشغل المتوفرة	350

التكلفة الاجمالية للمشاريع		1027
القرض البنكي الممنوح		719
مساهمة ANSEJ	**%28**	180
	%29	110
المساهمة الشخصية	**%1**	5
	%2	15

التكلفة المتوسطة للمشاريع			4.24
التكلفة المتوسطة لخلق مناصب شغل			2.93
نسبة الاستقلالية المالية /نسبة المديونية	%1	0 ,49%	99 .51%
	%2	0 ,15%	99 ,85%

	نوع	المبلغ	العدد
القروض	**الحسنة**	460	111
	المتعثرة	104	121
	الرديئة (المعدومة)	4.6	5

المصدر : من إعداد الطالبة بناء عن معلومات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت

التحليل :

من خلال الجدول السابقة رقم (**2-18**) يجمل ويلخص إجمالي المؤسسات الممولة من طرف البنك و ANSEJ ، وكذا عدد المناصب المتوفرة من خلال هذه المشاريع حيث أنه أوضح من خلال الدراسة لهذا التمويل الثلاثي الذي يتدخل فيه البنك ووكالة التشغيل والشباب أن معظم المؤسسات الممولة تعتبر مؤسسات مصغرة وذلك من خلال معيار عدد العمال، حيث أن تم تمويل 242 والذي بدورهم وفرو 350 منصب شغل، وعليه فإن صاحب المؤسسة قد ساهم في هذا التمويل بنسبة 1% في حالة قيمة التمويل أقل من 500 مليون دينار جزائري، وعليه تمول الوكالة في هذه الحالة 29%، أما البنك فاله التمويل الأكبر والذي يقدر بنسبة 70%، أما في حالة قيمة التمويل يفوق 500 مليون دج فإن المساهمة الشخصية تصبح 2% أما مساهمة الوكالة 28%، أما البنك فا نسبة التمويل تبقى ثابتة 70%.

إن معالجة الجزء الثالث من الجدول السابق نلاحظ ان التكلفة المتوسطة للمؤسسات من اجل خلق مؤسسة مصغرة أو صغيرة ومتوسطة يقدر بـ 4.24 مليون دج وخلق منصب شغل يقدر بـ 2.93 مليون دج وتعتبر أموال موزعة انية بعكس ما هو متداول عليه في الوظيف العمومي أو المؤسسات التجارية لخلق منصب الشغل المالي، كما نلاحظ أن المؤسسات التي أنشأت تعتمد على تمويلها خارجيا أي لا يوجد إستقلالية مالية للمؤسسة وتعتبر في أغلبها مؤسسات مدينة وهذا يخالف التحليل المالي والاقتصادي في تأسيس ونجاح المؤسسة.

من خلال دراسة الملفات المقدمة من طرف البنك وإحصائيات التي قمنا بها توصلنا أنه من خلال هذا التمويل أنه عند وصول موعد تحصيل القرض نلاحظ أنه يوجد من لم يسدد والذي كان من الأساس أصل أمواله دين وكان متعثر من البداية والذي صنف ضمن القروض الرديئة والذي بلغ عددهم (5)، وعليه هذا الأخير فإن على البنك والوكالة متابعته قانونيا بعدما إعطاءه مؤونات على قرضه من أجل تحسين وضعيته المالية ولكن لم تجدي نفعا، ومنه من تعثر في تسديد أي يصعب توفير مال والذي صنف ضمن القروض المتعثرة والذي بلغ عددهم (121)، ويوجد من صنف ضمن القروض الحسنة والذي بلغ عددهم (111) وهم في الأصل لم يصل موعد إستحقاقها فقط أي سوف يكون لهم المثل في المستقبل، ومن خلال ذلك تم توضيح ذلك بيانيا في شكل التالي الذي يوضح وضعية الملفات والقروض التي تم تسديدها من طرف الزبون عند وصول موعد إستحقاقها.

الشكل رقم (2-11) : يوضح وضعية تحصيل التمويل الثلاثي من طرف الوكالة (ANSEJ)عن طريق البنك

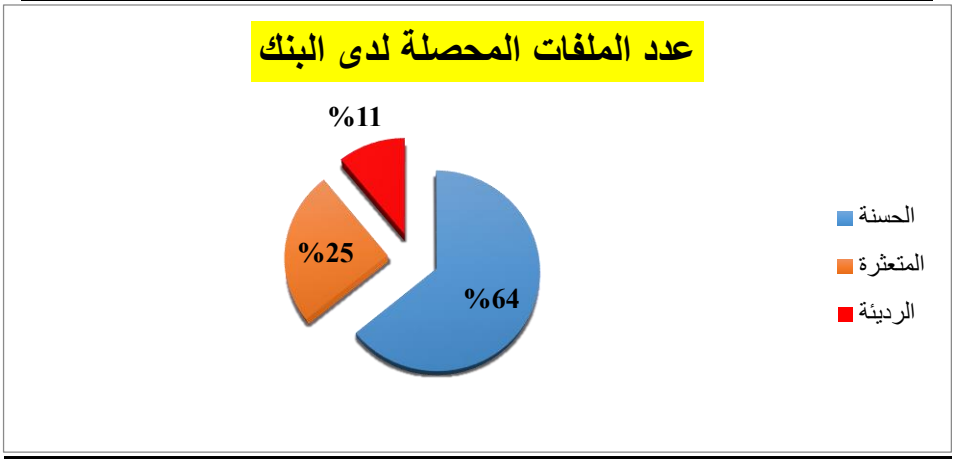

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الجدول السابق.

➢ **تقييم الملفات الممولة من طرف وكالة تسيير القرض المصغر ANGEM.**

بناء على الإحصائيات المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري، فقد تم تقييم الملفات الممولة تمويل ثلاثي من طرف البنك ووكالة ANGEM من حيث عدد المناصب التي تم توفيرها وكذا المساهمات التي يقدمها الفرد والبنك والوكالة ومن خلال ذلك تم تقييم الملفات من حيث إسترجاع التمويل عند وقت الإستحقاق، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2-19) : ملخص للوضعية الاجمالية للملفات ANGEM الوحدة : مليون دينار M DA

عدد الملفات الموضوعة	113
عدد الملفات الممولة	14
عدد المناصب الشغل المتوفرة	19

التكلفة الاجمالية للمشاريع		6
القرض البنكي الممنوح		4
ANGEM	29%	1
المساهمة الشخصية	1%	1

التكلفة المتوسطة للمشاريع			0.3
التكلفة المتوسطة لخلق مناصب شغل			0.3
نسبة الاستقلالية المالية / نسبة المديونية	%1	% 0.16	%99.84

القروض	**نوع**	المبلغ	العدد
	الحسنة	2	6
	المتعثرة	0	3
	الرديئة (المعدومة)	1	5

المصدر : من إعداد الطالبة بناء عن معلومات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت

التحليل:

من خلال الجدول السابقة رقم (**2-19**) يجمل ويلخص إجمالي المؤسسات الممولة من طرف البنك و ANGEM، وكدا عدد المناصب المتوفرة من خلال هذه المؤسسات حيث أنه أوضح من خلال الدراسة لهذا التمويل الثلاثي الذي يتدخل فيه البنك ووكالة القرض المصغر أن معظم المؤسسات الممولة تعتبر مؤسسات مصغرة وذلك من خلال معيار عدد العمال، حيث أن تم تمويل 13 والذي بدورهم وفرو 19 منصب شغل، وعليه فإن صاحب المؤسسة قد ساهم في هدا التمويل بنسبة 1% في حيث أن الوكالة تمنح القروض التي تكون أقل من 100 مليون دينار جزائري، وعليه تمول الوكالة في هذه الحالة 29%، أما البنك فاله التمويل الأكبر والذي يقدر بنسبة 70%.

إن معالجة الجزء الثالث من الجدول السابق نلاحظ أن التكلفة المتوسطة للمؤسسات من أجل خلق مؤسسة مصغرة أو صغيرة ومتوسطة يقدر بـ 0.3مليون دج و متوسط خلق منصب شغل يقدر بـ 0.3 مليون دج وتعتبر أموال موزعة أنية بعكس ما هو متداول عليه في الوظيفة العمومي أو المؤسسات التجارية لخلق منصب الشغل المالي، كما نلاحظ أن المؤسسات التي أنشأت تعتمد على تمويلها خارجيا أي لا يوجد استقلالية مالي للمؤسسة وتعتبر في أغلبها مؤسسات مدينة وهذا يخالف التحليل المالي والاقتصادي في تأسيس ونجاح المؤسسة.

من خلال دراسة الملفات المقدمة من طرف البنك وإحصائيات التي قمنا بها توصلنا أنه من خلال هذا التمويل أنه عند وصول موعد تحصيل القرض نلاحظ أنه يوجد من لم يسدد والدي كان من الأساس أصل أمواله دين وكان متعثر من البداية والذي صنف ضمن القروض الرديئة والذي بلغ عددهم (5)، وعليه هذا الأخير فإن على البنك والوكالة متابعته قانونيا بعدما إعطاءه مؤونات على قرضه من أجل تحسين وضعيته المالية ولكن لم تجدي نفعا، ومنه من تعثر في تسديد أي يصعب توفير مال والذي صنف ضمن القروض المتعثرة والذي بلغ عددهم (3)، ويوجد من صنف ضمن القروض الحسنة والذي بلغ عددهم (6) وهم في الأصل لم يصل موعد استحقاقهم فقط أي سوف يكون لهم المثل في المستقبل، ومن خلال ذلك تم توضيح ذلك بيانيا في شكل التالي الذي يوضح وضعية الملفات والقروض التي تم تسديدها من طرف الزبون عند وصول موعد إستحقاقها.

الشكل رقم (2-12) : يوضح وضعية تحصيل التمويل الثلاثي من طرف الوكالة (ANGEM)عن طريق البنك.

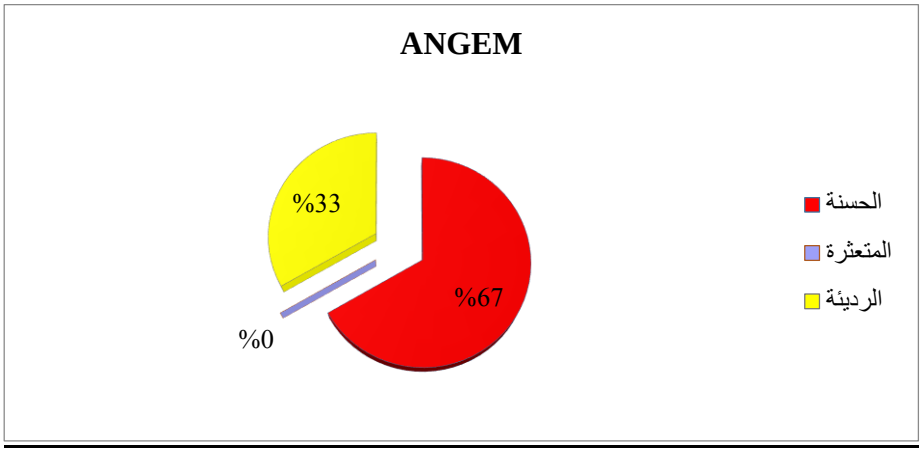

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الجدول السابق.

➢ **تقييم الملفات الممولة من طرف وكالة الصندوق الوطني للبطالة CNAC.**

بناء على الإحصائيات المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري، فقد تم تقييم الملفات الممولة تمويل ثلاثي من طرف البنك ووكالة CNAC من حيث عدد المناصب التي تم توفيرها وكذا المساهمات التي يقدمها الفرد والبنك والوكالة ومن خلال ذلك تم تقييم الملفات من حيث استرجاع التمويل عند وقت الاستحقاق، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2-20) : ملخص للوضعية الإجمالية للملفات CNAC **الوحدة : مليون دينار M DA**

عدد الملفات الموضوعة	39
عدد الملفات الممولة	35
عدد المناصب الشغل المتوفرة	54

التكلفة الاجمالية للمشاريع		142
القرض البنكي الممنوح		95
مساهمة CNAC	**28%**	25
	29%	19
المساهمة الشخصية	**1%**	1
	2%	2

التكلفة المتوسطة للمشاريع	4.03		
التكلفة المتوسطة لخلق مناصب شغل	4.03		
نسبة الاستقلالية المالية /نسبة المديونية	%1	%0.7	%99 .3
	%2	%1.4	%98.6

	نوع	المبلغ	العدد
القروض	**الحسنة**	74	14
	المتعثرة	11	11
	الرديئة (المعدومة)	0	10

المصدر : من إعداد الطالبة بناء عن معلومات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت.

التحليل:

من خلال الجدول السابقة رقم (**2-20**) يجمل ويلخص إجمالي المؤسسات الممولة من طرف البنك و CNAC، وكذا عدد المناصب المتوفرة من خلال هذه المشاريع حيث أنه أوضح من خلال الدراسة لهذا التمويل الثلاثي الذي يتدخل فيه البنك ووكالة صندوق البطالة و أن معظم المؤسسات الممولة تعتبر مؤسسات مصغرة وذلك من خلال معيار عدد العمال، حيث أن تم تمويل 35 والذي بدورهم وفرو 54 منصب شغل، وعليه فإن صاحب المؤسسة قد ساهم في هدا التمويل بنسبة 1% في حالة قيمة التمويل أقل من 500 مليون دينار جزائري، وعليه تمول الوكالة في هذه الحالة 29%، أما البنك فاله التمويل الأكبر والذي يقدر

بنسبة 70%، أما في حالة قيمة التمويل يفوق 500 مليون دج فإن المساهمة الشخصية تصبح 2% أما مساهمة الوكالة 28%، أما البنك فا نسبة التمويل تبقى ثابتة 70%.

إن معالجة الجزء الثالث من الجدول السابق نلاحظ أن التكلفة المتوسطة للمؤسسات من اجل خلق مؤسسة مصغرة أو صغيرة ومتوسطة يقدر بـ4.03 مليون دج وخلق متوسط منصب شغل يقدر بـ 4.03 مليون دج وتعتبر أموال موزعة أنية بعكس ما هو متداول عليه في الوظيف العمومي أو المؤسسات التجارية لخلق منصب الشغل المالي، كما نلاحظ أن المؤسسات التي أنشأت تعتمد على تمويلها خارجيا أي لا يوجد إستقلالية مالي للمؤسسة وتعتبر في أغلبها مؤسسات مدينة وهذا يخالف التحليل المالي والاقتصادي في تأسيس ونجاح المؤسسة.

من خلال دراسة الملفات المقدمة من طرف البنك وإحصائيات التي قمنا بها توصلنا أنه من خلال التمويل المهيكل أنه عند وصول موعد تحصيل القرض نلاحظ أنه يوجد من لم يسدد والدي كان من الأساس أصل أمواله دين وكان متعثر من البداية والذي صنف ضمن القروض الرديئة والذي بلغ عددهم (10)، وعليه هذا الأخير فإن على البنك والوكالة متابعته قانونيا بعدما إعطاءه مؤونات على قرضه من أجل تحسين وضعيته المالية ولكن لم تجدي نفعا، ومنه من تعثر في تسديد أي يصعب توفير مال والذي صنف ضمن القروض المتعثرة والذي بلغ عددهم (11)، ويوجد من صنف ضمن القروض الحسنة والذي بلغ عددهم (14) وهم في الأصل لم يصل موعد إستحقاقهم فقط أي سوف يكون لهم المثل في المستقبل، ومن خلال ذلك تم توضيح ذلك بيانيا في شكل التالي الذي يوضح وضعية الملفات والقروض التي تم تسديدها من طرف الزبون عند وصول موعد إستحقاقها.

الشكل رقم (2-13) : يوضح وضعية تحصيل التمويل الثلاثي من طرف الوكالة (CNAC) والبنك.

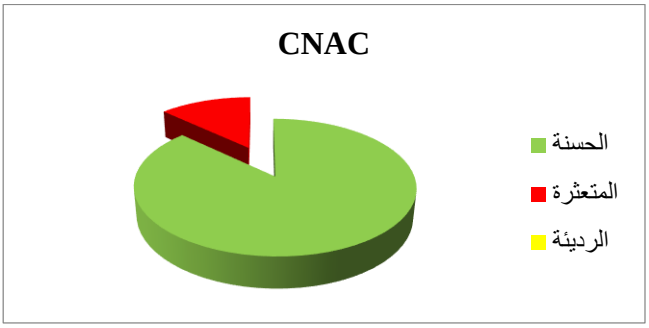

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الجدول السابق .

وفي الأخير فكانت اجمالي المشاريع الممولة من طرف الهيئات الثلاثة وتقييم هذا التمويل من حيث تسديد القرض عند موعد إستحقاقه فكانت النتائج ممثلة في الشكل التالي، والتي صنفت مثل سابقا قروض رديئة وأخرى متعثرة وأخرى حسنة.

الشكل رقم (2-14) : يوضح الوضعية الإجمالية للوكالات في تسديد الدين .

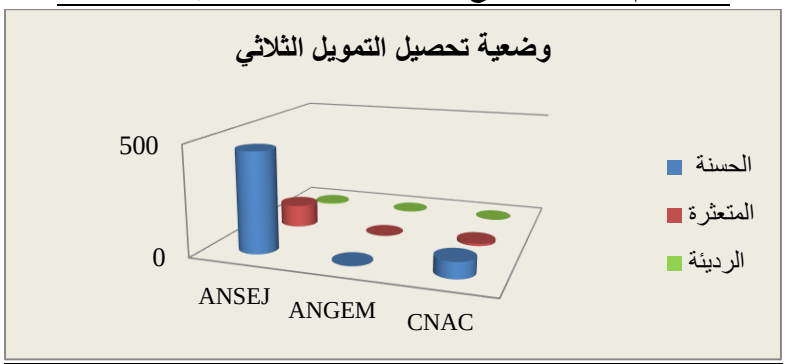

المصدر : من إعداد الطالبة.

ثالثا : استعراض أهم النتائج المتوصل إليها ومناقشتها.

سوف نعرض في هذا الجزء أهم ما توصلنا إليه من نتائج ومناقشتها من خلال دراستنا التطبيقية على مدى مساهمة التمويل على إنشاء الم.ص.م ممولة من طرف هيئات مخصصة محصورة بينANSEJ؛ANGEM؛ CNAC.

الفرع الأولا – إستعراض أهم النتائج المتوصل إليها :

من خلال ما سبق نلخص أهم النتائج المتوصل إليها في دراستنا الميدانية وهي كما يلي :

1_نقص مصادر التمويل لإنشاء الم.ص.م والمصغرة بسبب الشروط المفروضة على القرض والضمانات المطلوبة من البنوك، مما أدى لدولة إلى إجراء هذا التمويل وإنشاء وكالات متخصصة مما تفرض على البنوك والهيئة بمنح القروض بدون دراسات تقييميه صحيحة، ودون مراعاة نتائج المراسيم السابقة في دعم وتشغيل الشباب التي أنتجت بدورها على الحصول على قروض رديئة بعدم سداد ديونهم عند موعد استحقاقها.

2_ تساهم مختلف الإعانات الجبائية وشبه الجبائية التي تقدمها الوكالات، لدعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة، المتوسطة والمصغرة عند مرحلة الانطلاق من تخفيف الأعباء المالية للمؤسسات ومساعدتها على الاستمرار.

3_تساهم الوكالات من خلال الامتيازات الممنوحة خصيصا للمؤسسات المصغرة التي تنشأ في بعض المناطق الوطن والتي يطلق عليها المناطق الخاصة في التنمية الإقليمية للجزائر.

4_ صيغ التمويل الأكثر تداولا هي صيغ التمويل الثلاثي، أي المساهمة الشخصية للشاب صاحب المشروع، وقرض الوكالة، بالإضافة إلى القرض البنكي.

5_ التمويل المهيكل من طرف الدولة، ساهما بخلق عدد من الم.ص.م والتي كانت معظمها مؤسسات مصغرة نظرا لتوفيرها منصب أو منصبين شغل، وبلغ عددهم حوالي 286 مؤسسة منشأة في منطقة تقرت، وخصص التمويل إلى الفئة التي تعاني الدخل الضعيف.

6_ من خلال الدراسة فإن الرغبة الشديدة لذى الشباب في الاستفادة من هدا التمويل كان الاتجاه إلى وكالة ANSEJ، رغم نفس الإجراءات بينها وبين الوكالات الأخرى، ويمكن ان يعود السبب إلى أن أغلب الشباب التي تتجه إلى هذا التمويل تتراوح أعمارهم مابين 19 و35 سنة، أو سهولة الإجراءات أو التعامل أو المبلغ.

7_ خصصت الدولة مثل هذا البرنامج في تخصيص اليات وهيئات لتمويل لحل إحدى المشاكل وهي مشكلة البطالة، إلا أن النتيجة التي جاء بها هو وجود بطالة مؤجلة، أي خلق مناصب عمل غير مستقرة.

8_ القطاع الأكثر تمويل والأكثر استقطاب للزبائن هو قطاع النقل، وذلك لارتفاع المردودية والرغبة في الربح السريع، ثم يليه قطاع الخدمات الذي يضم العديد من الأنشطة المختلفة أغلبها كراء السيارات والمعدات.

9_ عدم وجود تكامل وتناسق بين المؤسسات المنشأة حديثة مع المؤسسات المنشأة في السابق.

10_ النسبة الأكبر من الفئة المستفيدة من هذا التمويل هي نسبة الذكور مقارنة بالإناث، رغم الإمتيازات الممنوحة من طرف الدولة لفئة الإناث، ورغم الأفكار التي تتميز بها المرأة والتي يمكن أن تكون ناجحة في العديد من المجالات إلا انها لم تستغل بالقدر الكافي، وهذا إحتمال أن يرجع بسبب العادات والتقاليد في المجتمع وعدم ترك فرصة للمرأة في إظهار مهاراتها وتجسيد أفكارها.

11_عزوف حاملي الشهادات الجامعية لهيئات التمويل المدعمة من طرف الدولة لغياب الروح الإبتكارية والمقاولتية لديهم، ورغبتهم في التوجه لمناصب تكفها لهم الشهادة.

الفرع الثاني –مناقشة النتائج المتوصل إليها مقارنتها بالدراسات السابقة.

بعد أن قمنا بعملية تحليل وتفسير مخرجات الدراسة التطبيقية إستخلصنا مجموعة من النتائج، سنقوم بمناقشتها ومقارنتها بما توصلت له الدراسات السابقة.

1. نقص مصادر التمويل لإنشاء الم ص م والمصغرة بسبب الشروط المفروضة على القرض والضمانات المطلوبة من البنوك.

وهذه النتيجة تتماشى مع ما توصلت إليه دراسة (**محمد زيدان**)، على الرغم من استحداث الآليات والهياكل الجديدة للمساعدة في عملية التمويل، إلا أن المؤسسات خاصة عند بداية نشأتها تعاني من هذا الإشكال والذي يعتبر عائق في الأصل كما جرت دراستنا بعد الإحصائيات التي قمنا بها أن أغلب التمويل الممنوح لإنشاء المؤسسات كان نتيجة هذه القروض قروض متعثرة أي أصبحت عبء على البنك وعلى الدولة وهذا لنقص الدراسة الاقتصادية بشكل الكافي، ونفس النتيجة توصلت إليها دراسة (**سليمان ناصر، عواطف محسن**).

2. هدف الدول حل مشكل البطالة ولكن ما حدث هو خلق مناصب شغل غير مستقرة.

وهذه النتيجة تتماشى مع ما توصلت إليه دراسة (**حميداتو صالح، زكرياء مسعودي، زلاسي رياض**)، على الرغم من تحقيق هدف الدولة في إنشاء المؤسسات الصغير والمتوسطة ومساعدة الشباب في تجسيد أفكارهم على شكل مؤسسة، بغرض توفير مناصب شغل دائمة لمحاربة البطالة، إلا أن النتيجة كانت توفير مناصب شغل غير مستقرة وذلك بسبب سوء التسيير ومصادفة المؤسسة عدة عوائق تعيقها على الإستمرار مما يرجع العامل إلى البطالة من جديد.

3. صيغ التمويل الأكثر تداولا هي صيغ التمويل الثلاثي.

وهذه النتيجة تتماشى مع ما توصلت إليه دراسة (**بن يعقوب الطاهر، مهري أمال**)، أي أغلب التمويل تكون بين الوكالة وصاحب المؤسسة وكذا البنك وذلك بعدم وجود تمويل كافي لدى الفرد، مما ينجر على ذلك تكون النسبة الأكبر لتمويل هي البنك وعليه يكون عبء للبنك في حالة عدم السداد.

4. عزوف حاملي الشهادات الجامعية لهيئات التمويل المدعمة من طرف الدولة لغياب الروح الإبتكارية والمقاولتية لديهم.

وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (**محسن عواطف**) بأن هناك تباين في فئة الشباب الذي يتمتعون بالوعي بعكس الشباب الذي ليس لديه وعي ويكون مسير مؤسسة ويصعب عليه ذلك في التسيير خاصة إذ لم يكن لديه خبرة مما يصعب عليه التواصل منذ بداية النشاط مما ينجر عن ذلك الى الإفلاس وفشل المشروع.

5. عدم وجود تكامل وتناسق بين المؤسسات المنشأة حديثة مع المؤسسات المنشأة في السابق.

وهذه النتيجة تتماشى مع ما توصلت إليه دراسة (**حنين جلال الدماغ**)، التي بينت بعدم وجود تكامل بين المؤسسات وأن جميع المؤسسات فردية أي لا يوجد تناسق مع مؤسسات أخرى في نفس المجال ولها الخبرة في النشاط أو تعتبر مكملة لها وأيضا دراسة (**محمد زيدان**) توصلت لنفس الدراسة مما تثبت ذلك.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال قيامنا بالدراسة الميدانية في البنك وذلك بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة والتي قمنا بتحليلها ومناقشة النتائج ومطابقة ما تم ورده في الجانب النظري ومطابقته على ما توصلنا إليه في الجانب التطبيقي والذي هو قريب من الواقع ونتائجه ملموسة وهدا ما كان هدف دراستنا تمكنا من الخروج ببعض النتائج وهي :

1. أن التمويل المهيكل يساعد في عملية التمويل إلا أنه يسب أزمة للبنك عند منح أكبر ما يمكن وبغير ضمانات كافية تغطي عملية التمويل؛
2. هدف الدولة من عملية التمويل هو توفير مناصب شغل ولكن ما إتضح لنا أن جل المؤسسات التي إستفادت من التمويل وفرت منصب إلى منصبين بالأكثر، وهذا لا يغطي البطالة التي كانت تنتظرها الدولة؛
3. أن أغلب المؤسسات التي استفادة من التمويل منذ إنشاء الوكالة عند موعد استحقاق القرض لا يتم الدفع مما يؤدي إلى التعثر في القرض ويعود بخسارة على البنك ويعتبر عبء للبنك؛

الخاتمة

لقد إستهدف بحثنا تمويل الم.ص.م والمصغرة من خلال هياكل الدعم المالي من قبل الدول في إطار الوكالات، وإعتمدنا على الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ، وكدا وكالة تسيير القرض المصغر ANGEM، والوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة CNAC، فتعرضنا إلى مفاهيم الم.ص.م والمصغرة وتعريف المشرع الجزائري لها، نظرا لعدم وجود تعريف موحد لها وكذا أهم المشاكل والعوائق لها والتي يعتبر التمويل أهم عائق لها، وعلى هذا الأساس قمنا بعرض الجهود المبذولة من طرف الدولة لإنشاء وتشجيع وترقية قطاع الم.ص.م، وهذا من خلال الإشارة إلى أهم الهيئات التي أنشأت خصيصا لتنمية هذا القطاع ومحاولة إزالة العقبات التي تقف أمام الشباب الراغب في إنشاء الم.ص.م والمصغرة خاصة .

ومن هنا قمنا بعرض في دراستنا التطبيقية إلى الإجراءات والشروط التي يجب أن تتوفر في الشاب، من أجل الإستفادة من التمويل وكذا أهم الاختلافات بين الوكالات الثلاثة من حيث الإجراءات والشروط وخاصة فيما يخص العمر والمبلغ، وتقديم صيغ التمويل والتي تساهم في التغلب على إشكالية تمويل المؤسسات، وعرضنا في دراستنا على إجمالي الإحصائيات لجميع وكالات الدراسة من حيث المبلغ الممنوح وكذا عدد المؤسسات التي أنشأت حسب كل قطاع وعدد المناصب الذي وفرها هذا الأخير، والذي يعتبر من ضمن أهداف الوكالات إنشاء مؤسسات وتوفير مناصب شغل من خلال المؤشرات الإحصائية المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت.

ومن خلال محاولتنا الإحاطة بجميع الجوانب المتعلقة بالموضوع، استطعنا التوصل إلى هذه النتائج والتي تثبت أو تنفي صحة فرضياتنا في البحث والتي نوردها فيما يلي :

- يعتبر التمويل المهيكل من طرف الدولة أي الوكالات الداعمة لتمويل من الوسائل التي تساعد في عملية التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. **(فرضية صحيحة)**
- من كبر الصعوبات والعوائق التي يتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعيق في استمرارها وكدا إنشاءها هي عملية التمويل والتي تعتبر من أكبر العوائق. **(فرضية صحيحة)**
- التمويل عن طريق وكالات الدراسة ANSEJ، ANGEM، CNAC في منطقة تقرت، خلف نتائج سلبية أكثر من النتائج الإيجابية من حيث الأعباء الاقتصادية والمتمثلة في : **(فرضية صحيحة)**
  - أغلب المؤسسات المنشأة لا تحمل الطابع الإنتاجي.
  - أغلب المؤسسات تسيير بمنحنى التعثر ويليه الإفلاس، وهدا عند المقارنة بتاريخ المراسيم التنفيذية لتشغيل الشباب منذ بداية مرسوم 91 إلى غاية 2009 كانت مفلسة أي رديئة، أما المرسوم منذ سنة 2009 إلى غاية 2011 فهي قروض متعثرة، وذلك بسبب وصول معاد استحقاقها ولم تتمكن من التسديد أي تعثرت، أما من 2011 إلى الوقت الحالي فتعتبر قروض حسنة وذلك نتيجة عدم وصل موعد استحقاقها.
  - أغلب المؤسسات ذات طابع خدماتي مثل النقل وكراء السيارات وتقوم إلا بتشغيل صاحب المؤسسة أي لا توفر مناصب شغل.
  - يعتبر هذا التمويل عبء على خزينة الدولة والبنك خاصة لأنه لا يحقق النتائج المرجوة في إنشاء مثل هذه المؤسسات.
- التمويل المالي يؤدي إلى تحقيق اكتفاء مالي بالنسبة للمؤسسات الخدماتية، لأنه يقوم بتغطية تكلفة الاستثمارات ولاتحتاج إلى رأس مال عامل مقارنة إلى المؤسسات الإنتاجية أو المقاولاتية التي يستوجب توفير رأس مال العامل كافي لانطلاق المشروع وتحقيق أحسن النتائج.

- يظهر دور الوكالات في تمويل الم.ص.م، من خلال القروض بدون فائدة الممنوحة سواء في إطار التمويل الثنائي أوالثلاثي لإنشاء الم.ص.م، وكدا تكفل الوكالة بنسبة كبيرة من معدل الفائدة المفروضة على القروض البنكية الممنوحة للم.ص.م والمصغرة في إطار التمويل الثلاثي.

وعلى ضوء ما تقدموا واستنادا على النتائج المجسدة لواقع المؤسسة يمكننا الخروج بالاقتراحات والتوصيات التالية :

توصيات و اقتراحات :

- ✓ زرع روح المقاولاتية بتكوين الجامعي موجه لإنشاء مشاريع تنموية اقتصادية؛
- ✓ خلق مؤسسات بصيغة النظام المنظم، أي تنسيق بين مختلف الاختصاصات في إنشاء مؤسسة واحدة والتي من خلالها تثبيت التقنية (مثل جمع طلبة تخصص ميكانيك مع طلبة الاقتصاد من أجل إنتاج منتوج مشترك)؛
- ✓ نشر مؤسسات الدعم المالي قائمة بالمهن المتاحة لدعم وتتوفر لدى الجميع، بغرض تعرف والتقرب للوكالة للاستفادة؛
- ✓ دخول حاضنات والمشاتل شركاء مع الهياكل الداعمة للدولة، في إنشاء المؤسسات حتى النهوض بها وضمان إستقرارها وإستمرارها؛
- ✓ خلق هيئة تقوم بدارسة مؤسسات التي لديها فائدة في المجتمع وتحقق قيمة مضافة بالدخل الوطني وخاصة في قطاع السياحة والفلاحة؛
- ✓ فرض قوانين وهيئات متابعة لمنح القروض الممولة بسبب النتائج السلبية المتحصل عليها من طرف القروض الممولة سابقا؛
- ✓ تقديم الإرشادات والنصح لشباب الراغب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الإكثار من الأيام الإعلامية والتحسسية فيما يخص التركيبات المالية ومختلف التغيرات التي قد تطرأ في الإعانات التي تقدمها الوكالة؛
- ✓ ضرورة تكثيف السياسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووجود تنسيق بين مختلف الهيئات المرافقة لها، وتوفر مرونة في المحيط الإداري والمالي الذي يشكل دعما أمام الاستثمار.

أما أفاق الدراسة :

- ✓ توسيع عينة الدراسة وتشمل عدد أكبر من المستفيدين؛
- ✓ دراسة الموضوع بمقارنة وكالات الدراسة مع وكالات إستثمار أخرى؛
- ✓ دراسة مقارنة بين مجموعة من المؤسسات إحداهما تعتمد على التمويل عن طريق البنوك التجارية والأخرى عن طريق آليات الدعم.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجع بالغة العربية :

كتب :

1. عبد الرحمن يسري أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية، 1996.
2. ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الثانية، 2011.

المجالات و الدوريات :

1. السعيد بريبش، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية / حالة الجزائر، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12.
2. أحمد بوسهمين ، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 26-العدد الأول-2010.
3. محمد الصغير قريشي، واقع مراقبة التسيير في الم.ص.م في الجزائر، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، عدد 2011/09.
4. محمد زيدان، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل الم.ص.م بالجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** – العدد السابع، جامعة الشلف.
5. محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات الغير الرسمية، **مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003.

ملتقيات والتظاهرات العلمية :

1. الطاهر هارون، فطيمة حفيظ، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : دراسة مقارنة بين الأساليب المستحدثة والأساليب المتبعة في الجزائر، **الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل الم.ص.م في الدول العربية**، جامعة الشلف يومي 17و18 أفريل 2006.
2. العيد غربي، محمد الناصر حميداتو، إسهامات هيئات المرافقة المقاولتية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، **الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، يومي 18-19 أفريل 2012.
3. بلحاج فراجي، بوسهمين أحمد، دور البنوك في تنمية المؤسسات المصغرة في منطقة بشار، **ملتقى وطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية**، المركز الجامعي بشار يومي 24-25 أبريل 2006.
4. بن بريكة عبد الوهاب، حبة نجوى، دور الأجهزة الحكومة في دعم الاستثمارات المحلية وتقليص حجم البطالة، دراسة حالة ANSEJ وCNAC بسكرة، **ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، جامعة المسيلة.

5. بن يعقوب الطاهر، مهري أمال، تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ من حيث التمويل والإنجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة – دراسة حول ولاية سطيف– **مؤتمر دولي بعنوان تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001– 2014**، يومي 11-12 مارس 2013، مدارس الدكتوراه _ جامعة سطيف 1.

6. حميداتو صالح، زكرياء مسعودي، زلاسي رياض، دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر، تجربة صندوق الزكاة بالجزائر، **الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة الم.ص.م في الجزائر**، يومي 18 و 19 أفريل 2012، جامع ورقلة.

7. سمرا دوسي، عطوي عبد القادر، **التجربة** المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، أيام 25-28 ماي 2003.

8. سليمان ناصر، عواطف محسن، تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن، **مؤتمر العالمي الثاني حول تطوير نظام مالي إسلامي شامل، بعنوان تعزيز الخدمات المالية الإسلامية للمؤسسات المتناهية الصغر**، المنعقد في 9-10-11 أكتوبر 2011، الخرطوم _ السودان.

9. سليمان ناصر، عواطف محسن، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة، دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (**ANGEM**) الجزائر، **ملتقى دولي الثاني حول المالية الإسلامية**، جامعة صفاقس، تونس، يومي 27-29 جوان 2013.

10. سليمان ناصر، عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، **ملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل**، أيام 23-24 فيفري 2011، غرداية_ الجزائر.

11. سيهام شيهاني، طارق حمول، تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية – مع الإشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ ، **ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، أيام 15،16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة.

12. طارق حمول، سهام شيهاني، تقييم برامج دعم المؤسسات الصغيرة الجزائرية مع الإشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب Ansej **ملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، جامعة المسيلة، نوفمبر2011.

13. نصيرة لبحيري ، بوعروج لمياء، إشكالية تمويل الم.ص.م، **ملتقى الرابع حول الم.ص.م كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 13-14 أفريل 2008.

14. منصور بن عمارة، **المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها**، جامعة باجي مختار عنابة.http://www.univ-ecosetif.com/seminars/PMEPMI

✍ **مذكرات ورسائل تخرج :**

1. إبتسام بوشريط، **آلية تمويل تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية)**، مذكرة الماجستير (غير منشورة) في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2009_2010.

2. برجي شهرزاد، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة الماجستير (غير منشور) كلية العلوم الاقتصاد جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011.

3. حنين جلال الدماغ، **دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة، دراسة تطبيقية على المشاريع الممولة من مؤسسات الإقراض في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير، (غير منشور)، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين 2010.

4. عبد الحكيم عمران، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة**، مذكرة ماجستير،(غير منشور)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007 .

5. ليلى مكاك، **دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية**، مذكرة الماجستير في علم الاجتماع (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011.

6. محسن عواطف، **إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دراسة ميدانية للمؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بورقلة، مذكرة ماجستير (غير منشوراة)، كلية الاقتصاد، جامعة ورقلة، 2007-2008.

✍ **قوانين وجرائد ومراجع أخرى :**

1. القانون التوجيهي رقم **18/01 لترقية الم.ص.م** المؤرخ في 2001/12/12، المادة السادسة والسابعة، **الجريدة الرسمية** رقم 77، 2001.

2. جريدة النهار يوم 2015/02/18.

3. مطبوعة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع تقرت.

📖 **قائمة المراجع بالغة الأجنبية :**

1. Institut du développement Marseille ; **Le financement de la petite entreprise en Afrique** , Harmattan Edition , Paris, 1995.

2. Mohammed A BDELLAOUI ; Amina HAOUDI ; **Outils de financement et contraintes de développement des PME au Maroc**.

الفهرس

الفهرس

الإهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال والبيانات	VIII
قائمة الاختصارات والرموز	IX
المقدمة	أ
الفصل الأول : دراسة نظرية عن مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	02
المبحث الأول : مفاهيم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهياكل تمويلها	03
المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	03
المطلب الثاني : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم آليات تمويل المهيكل من طرف الدولة	05
الفرع الأول : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أهم مشاكل تمويلها	05
الفرع الثاني : جهود الدولة في تشجيع الاستثمار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تسهيل تمويلها	08
المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية	13
المطلب الأول : الدراسات العربية	13
المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية	18
خلاصة الفصل	21
الفصل الثاني : دراسة تطبيقية لمساهمة وكالات التمويل المهيكل في منطقة تقرت	
تمهيد	23
المبحث الأول : تقديم وعرض أهم إجراءات الوكالات المساهمة في عملية التمويل	24
المطلب الأول : إجراءات وشروط الوكالات	24
الفرع الأول : أهم الإجراءات المتبعة من طرف الجهاز الوطني لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ	24
الفرع الثاني : صيغ التمويل التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	26
المطلب الثاني : الطرق المستخدمة	29
المبحث الثاني : مدى خلق المؤسسات الصغيرة، المتوسطة والمصغرة في إطار التمويل المهيكل من طرف الدولة	29

المطلب الأول : عرض المعطيات وتحليلها	29
الفرع الأول : المؤسسات المنشأة في إطار تمويل المهيكل من طرف وكالة ANSEJ	30
الفرع الثاني : المؤسسات المنشأة في إطار تمويل المهيكل من طرف وكالة ANGEM	34
الفرع الثالث : المؤسسات المنشأة في إطار تمويل المهيكل من طرف وكالة CNAC	38
المطلب المبحث الثاني : أثر التمويل المهيكل في إنشاء الم.ص.م من طرف البنك عن طريق الوكالات	42
أولا : دراسة المؤسسات الممولة من طرف الوكالات والبنك	42
ثانيا : تقييم الملفات الممولة بحسب توفير المناصب والمساهمات وزمن التحصيل	49
الفرع الأول : تقييم الملفات الممولة عن طريق وكالة التشغيل والشباب ANSEJ	49
الفرع الثاني : تقييم الملفات الممولة عن طريق وكالة التشغيل والشباب ANGEM	51
الفرع الثالث : تقييم الملفات الممولة عن طريق وكالة التشغيل والشباب CNAC	53
ثالثا : استعراض أهم النتائج المتوصل إليها ومناقشتها	55
الفرع الأول : استعراض أهم النتائج	56
الفرع الثاني : مناقشة النتائج المتوصل إليها ومقارنتها بالدراسات السابقة	57
خلاصة الفصل	
الخاتمة	58
قائمة المصادر والمراجع	60